سلسلة 4

الدفاتر القومية

السوق الشرق أوسطية

تحدياتها ومخاطرها

د. محمود عبد الفضيل

منشورات
المجلس القومي
للثقافة العربية

المحاضرة الأولى .

سلسلة 4

الدفاتر القومية

السوق الشرق أوسطية

تحدياتها ومخاطرها

د. محمود عبد الفضيل

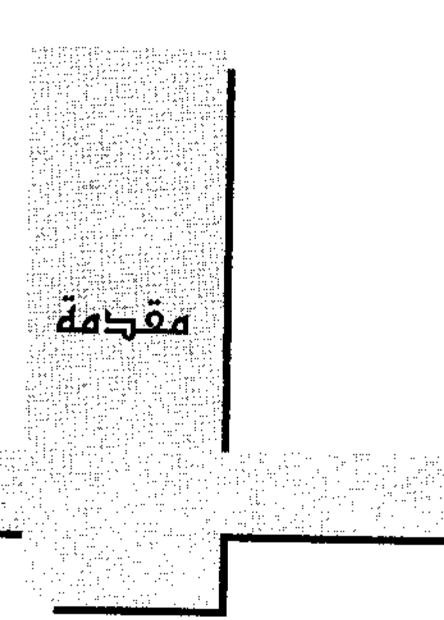
منشورات
المجلس القومي
للثقافة العربية

المحاضرة الأولى

الطبـعة الأولـى
يونيو1995م

الإيـداع القانـوني 501/1995
الترقيم الدولي ر.د.مك 9981/9718/8/X

41، زنقة ملوية - أكدال
الرباط - المملكة المغربية


مقدمة

يواجه العرب في نهاية القرن العشرين مجموعة من التحديات الجديدة التي تهدد وجودهم ومصيرهم، هذه التحديات أفرزتها حرب الخليج الثانية، وبعضها الآخر يعد نتيجة للتفاعلات التي ما فتئت تتبلور في المحيط العربي بعد توقيع معاهدات التسوية التي أبرمتها اسرائيل مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومع الحكومة الأردنية. ومن المؤكد أن الحدثين المذكورين يرتبطان بسياق أعم من الأحداث القومية والاقليمية والعالمية، المتجهة لإعادة صياغة نظام جديد في العلاقات الدولية يحتل فيه الغرب بقيادة أمريكا مكان القطب المهيمن.

وإذا كانت حرب الخليج الثانية قد كشفت هشاشة النظام الاقليمي العربي السابق على حصولها، فإن التسوية التي أنجزتها منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد زلزلت كثيراً من ثوابت

العقل السياسي العربي محدثة رجة عنيفة ما تزال آثارها لم تحدد بعد، رغم كل ما يبدو من ملامح الاستكانة والرضوخ في مختلف جبهات الواقع العربي.

لم تكتف المعاهدة بالإعتراف بالعدو الصهيوني، بل إن بنودها تتجه لتنفيذ المشروع الصهيوني بأساليب جديدة في العمل السياسي، قائمة على تصور استراتيجي جديد للعلاقات الاقليمية في المشرق العربي، من أجل إنهاء الحرب وإطفاء جذوة الانتفاضة والتخلي عن مبدأ المقاطعة، بل إنجاز الإختراق الاقتصادي وتحويل الجغرافية العربية إلى مجرد سوق تابعة للمصالح الاقتصادية الغربية الأمريكية وبتوسط اسرائيلي.

فقد أعلن شيمون بيريز مهندس معاهدة التسوية في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" «أن السلام أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي»، ومعناه أن

الاستراتيجية البعيدة لمسلسل التسوية القائمة على بناء شرق أوسط جديد، في قلب الوطن العربي، تتجه للقضاء كلية على المشروع القومي المتمثل في بناء قوة عربية موحدة قادرة على مواجهة المجتمع الدولي، في عالم لم يعد يعترف بالكيانات السياسية والاقتصادية الصغرى.

ساهم مسلسل التسوية المنعقد ضمن شروط غير متكافئة بين القوى المتصارعة في الأرض العربية في خلق تحديات جديدة، فقد انهار المشروع الوطني الفلسطيني أمام المشروع المضاد له، وأصبحت اسرائيل تطالب برفع المقاطعة العربية، وتنادي بضرورة التطبيع وعلى جميع المستويات والأصعدة، لضمان أمنها واستقرارها، بل والإقرار بتاريخية حقها في الأرض العربية المغتصبة.

ان الملحق الرابع في "اتفاق غزة أريحا أولاً" المسمى «برتكول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة». يتجه

لصياغة أسس التعاون الاقتصادي في نظام السوق الشرق أوسطية الجديدة، بل إنه ينص صراحة على مجالات التعاون المتمثلة في الاستثمار والمياه والزراعة والطاقة والبيئة وغيرها، من أجل نظام جديد في العلاقات العربية الاسرائيلية هدفه المركزي كما وضحت آنفاً التخلي كلية على مشروع السوق العربية المشتركة، وهو المشروع الذي لم يتمكن العرب من بلوغ عتبته رغم الأهمية العظمى التي يمثلها في مجال التنمية الاقتصادية العربية.

فكيف نواجه التحديات الجديدة التي ترتبت ومازالت تترتب عن كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة؟ وكيف نواجه ميثاق مؤتمر الدار البيضاء؟ ثم كيف نواجه مخططات التطبيع التي تواصلت بصور وأشكال مختلفة في السر وفي العلن ومن المحيط إلى الخليج؟ كيف نواجه مسلسل بناء النظام الشرق أوسطي الجديد الرامي إلى ترسيخ الكيان الصهيوني بصورة نهائية في قلب الجغرافية العربية؟

كيف يمكن إعادة الروح للمشروع القومي العربي كمشروع تحرري قادر على مواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة وبصورة فعالة وإيجابية؟

ان هذه الأسئلة تعد جزءاً من مشروع في النهوض الفكري يتوخى الإحاطة بأحوال أمتنا، من أجل تشخيص أوضاعها، وتوضيح طبيعة المآل السياسي الذي آلت إليه في العقد الأخير من القرن العشرين.

ونحن في المجلس القومي للثقافة العربية نعتبر أن مثل هذه الأسئلة تساعد على إضاءة كثير من التحديات والعوائق والصعوبات التي تواجه مصير أمتنا وهي تقاوم كل عناصر تأخرها وتراجعها، من أجل أن تتمكن من رسم الخطط والمشاريع الاستراتيجية التي تكفل لها التحرر والوحدة والتقدم.

وضمن هذا الأفق يعمل المجلس على صياغة برامجه في الفكر السياسي القومي وفي مجال

مواجهة المتغيرات والمستجدات التي تتصارع في المستوى القومي والاقليمي والعالمي.

ولا يكتفي المجلس في هذا المجال بإعداد الأبحاث والدراسات، بل إنه يوظف أيضاً الندوات والمحاضرات لنفس الغاية، من أجل تعميق التواصل بين الباحثين العرب للتفكير والحوار في قضايا الأمة الكبرى.

ونحن ننشر اليوم نص المحاضرة التي ألقاها الدكتور محمود عبد الفضيل في مقر المجلس يوم 9 يناير 1995، مصحوبة بالتعقيبات والمناقشات التي تلتها نتوخى أولاً تعميم المعرفة بالمعطيات والأسئلة التي طرحتها، كما نتوخي فتح نقاش في القضايا التي تواجه أمتنا، لتعميق الوعي بالتحديات والتفكير في الوسائل والسبل التي تسمح بمواجهتها والتغلب عليها.

المجلس القومي للثقافة العربية.

كلمة

عمر الحامدي

الأمين العام

للمجلس القومي للثقافة العربية

تمهيد

في إطار الأنشطة الثقافية الشهرية للمجلس القومي للثقافة العربية، عقد المجلس بمقر عمله بالرباط يوم 9 يناير 1995 نشاطاً ثقافياً استضاف فيه الباحث المصري الكبير الدكتور محمود عبد الفضيل، الذي قدم محاضرة بعنوان «السوق الشرق أوسطية تحدياتها ومخاطرها».

في بداية اللقاء تناول الكلمة الأستاذ عمر الحامدي الأمين العام للمجلس، وحاول إبراز طبيعة التحديات الجديدة التي تواجهها الأمة العربية، كما حاول التأكيد على ضرورة عدم التفريط في الثوابت التي تشكل قوام استمرار الأمة العربية حاضرة وفاعلة في التاريخ. هذا وقد أدار نقاش هذه الجلسة الأستاذ كمال عبد اللطيف، وفيما يلي كلمة الأمين العام للمجلس القومي للثقافة العربية :

لقد فقدت الأمة العربية وحدتها واستقلالها منذ عدة قرون بفعل التدخل الأجنبي والتفكك الداخلي، وعندما عقدت الأمة العربية عزمها على الاستقلال عن الخلافة العثمانية جوبهت بالهجوم الاستعماري الأوروبي الكاسح الذي شن الحروب للسيطرة على الأرض العربية، ورغم المقاومة الباسلة تم تقسيم الوطن العربي إلى أشلاء تقاسمتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا.

بدأ اسم الشرق منذ القرن التاسع عشر في التداول إلى أن استقر على هذه الصورة: الشرق الأقصى، (جنوب شرق آسيا) والشرق الأوسط (الخليج العربي والمحيط الهندي وإيران وافغانستان وباكستان) والشرق الأدنى (جنوب غرب آسيا).

وبعد الحرب العالمية الثانية اختفى مصطلح الشرق الأدنى، وتمدد مصطلح الشرق الأوسط ليشمل الوطن العربي والشعوب الاسلامية المجاورة وكما هو

واضح فقد استهدف الغرب شطب الوطن العربي والأمة العربية، كما سبق له سحب السامية عن العرب ليخص بها اليهود وحدهم.

لكن حروب الاستقلال التي خاضتها الأمة العربية ضد الاستعمار الغربي مكنتها من تحرير الأقطار المستعمرة. وواكب ذلك مد قومي عربي أججته مأساة اغتصاب فلسطين عام 48 وقيام ثورة 23 يوليو 52 وثورة الجزائر عام 1954 ومجمل تضحيات حركات التحرر العربي.

وقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز سياستين في منطقة الوطن العربي المسماة "شرق أوسط" وهما قيام دولة الكيان الصهيوني ووثوب الولايات المتحدة على قيادة الغرب ومحاولة الحلول محله في هذه المنطقة بشركاتها وأساطيلها وسياسات الأحلاف ومناطق الفراغ.

ومن جهة أخرى بروز حركة القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر، والتي لم تجد بدا من البحث عن حليف لمواجهة الاستعمار الغربي والوجود الصهيوني

(الاتحاد السوفيتي)، وقد ساعد هذا على إلحاق عدة هزائم بالمخططات المعادية، وقامت عدة ثورات، منها ثورة الفاتح من سبتمبر التي لا تزال تتحمل مسؤولياتها القومية.

وإذا كان الصراع قد استمر لعدة عقود قدمت خلالها الأمة العربية تضحيات جمة، وشهدت ولادة الكفاح المسلح وحروب عديدة بين العرب والصهاينة، فإن المتغيرات الدولية التي جدت مع نهاية الثمانينات، والتي تمثلت في حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفيتي، ثم ظفر الولايات المتحدة الأمريكية بالتفرد والهيمنة المطلقة على مقدرات العالم، وتوظيف الأمم المتحدة لتنفيذ سياساتها في ظل غياب التوازن الدولي، وهو الأمر الذي أتاح لها فرصة الحسم، انطلاقاً من مصالحها ومصالح حليفتها الاستراتيجية "اسرائيل" فدفعت بالأوضاع في المنطقة العربية نحو مؤتمر مدريد وما قاد إليه من مسلسل الاستسلام وفرض الاعتراف بالعدو على الفلسطينيين والعرب.

أمام هذه المتغيرات الدرامية، وفي ضوء الانهيار العربي، وفشل النظام الاقليمي العربي في توفير أي قدر من التضامن والوحدة، وأمام تغييب الجماهير عن حقها في تقرير مصيرها، أصبح الجو مهيئاً لطرح مشاريع استراتيجية تطمح لتغيير ملامح الواقع وخلق أوضاع جديدة، تخدم الوجود الامبريالي الصهيوني.

وهكذا جاء مشروع "السوق الشرق أوسطي" ضمن سياسة عالمية تستهدف السيطرة على الوطن العربي والقضاء على أهداف الأمة العربية في التحرير والوحدة وصنع التقدم.

وحتى تكون هذه السياسة سياسة عملية، فقد تبنت الولايات المتحدة الفكرة التي سبق لشمعون بريز أن بشر بها في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، والتي تحاكي من الناحية العامة التجمعات الدولية، خاصة السوق الأوروبية، ولكنها تسقط حقوق العرب من الناحية الموضوعية، وتهدر مصالحهم، وتطمح الى أن تشيد نظاما جديداً على انقاض النظام العربي، وتفرض عليه الدولة الصهيونية بل تعطيها الدور المحوري والقيادي.

وفي ضوء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء، وما أسفر عنه من نتائج في إطار مشروع السوق الشرق أوسطية، لابد للمثقفين العرب من اعمال رأيهم واخضاع هذه التطورات للمناقشة الجادة، ومن هنا كانت دعوة المجلس القومي للثقافة العربية للمفكر الاقتصادي العربي المعروف الدكتور محمود عبد الفضيل لتقديم ورقة في هذا الموضوع، تتم مناقشتها من طرف المثقفين المشاركين معنا في هذا اللقاء، وذلك من أجل تعميق النقاش في القضايا المصيرية لأمتنا...



السوق الشرق أوسطية تحدياتها ومخاطرها

د. محمود عبد الفضيل *

* أستاذ جامعي من مصر

أود أولاً أن أتقدم بخالص الشكر إلى المجلس القومي للثقافة العربية على هذه الدعوة الكريمة، وأنا دائماً أعتز بالحضور إلى المغرب والحديث إلى هذا الجمع المتميز، باعتبار أن المغرب يزخر بالحيوية السياسية والفكرية، وهي ظاهرة في الحقيقة مفتقدة في الكثير من البلدان العربية، في وقت نحتاج فيه إلى أكبر قدر من التقارب وأكبر قدر من التفكير المشترك حول قضايا اليوم والغد القريب، سعيا للخروج من الحالة الراهنة التي تسود خطابنا اليومي وتغذي احباطاتنا المستمرة.

وموضوعي اليوم هو قضية "السوق الشرق أوسطية"، أو بالأحرى النظام الشرق أوسطي : وتحدياته ومخاطره ولقد تحدث الكثيرون عن الفرص الجديدة التي يتيحها هذا المشروع "الشرق أوسطي" على النحو الذي روّج له بصفة أساسية شيمون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد (الصادر في نهاية عام 1993). وهو كتاب تبشيري بالدرجة الأولى، ولكن على العرب أن يتأملوا كثيرا في هذا التصميم المعماري القادم إليهم من مراكز الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، ويتم ترويجه اليوم بأقلام عربية نشطة. يجب أن نستبصر إذا كانت هناك فرص وما هي المخاطر، وكيف يستطيع الغرب أن يواجهوا الموقف في هذه اللحظة العصيبة من تاريخ الوطن. اعتقد أن القضية لم تعد قضية "حديث حماسي" كما كان الوضع عليه في الخمسينات والستينات، فالحماسيات والشعارات لن تصنع مستقبلا جديداً ناهضاً.

المطلوب الآن، وبالقدر الذي يقوم به الغرب للتخطيط لمستقبله، وبالقدر الذي تخطط أمريكا لمستقبلها من خلال النافتا، وبالقدر الذي تخطط آسيا لنفسها من خلال منطقة الباسفيك، أن يسعى العرب لبناء رؤية استراتيجية. حينما ذهب كلينتون إلى مؤتمر جاكارتا ليوسع دائرة "الإيبيك" (APEC) عام 1994، وطلب التسريع في خلق منطقة للتجارة الحرّة بين أمريكا الشمالية ومنطقة آسيا – الباسفيك، وقف الصينيون والمالزيون بقوة أمام مقترح التسريع بانشاء "المنطقة الحرّة"، وطلبوا ألا تنشأ تلك المنطقة قبل عام 2010، حتى يستعدوا لتلك التحديات رغم أن بلادهم في قلب حركة التاريخ المعاصر. ذلك أن قياداتهم الحاكمة تعرف جيداً ماذا يقبلون وماذا لا يقبلون، ومتى يقبلون ومتى يرفضون، ويعلمون ماذا يفعلون. ونحن العرب، في المقابل، نعاني من فراغ استراتيجي وفكري هائل في منطقتنا، لأن المرحلة الماضية، بشعاراتها وبتركيباتها الفكرية، بل بزعاماتها، بدأت تتآكل تآكلاً كبيراً. ونحن أحوج ما نكون في هذه المرحلة إلى التحديد الفكري وإعادة تأسيس أمور كثيرة في منهاج فكرنا وعملنا القومي، ومن بينها إعادة تأسيس "الفكرة العربية" على أسس متينة وعلمية، ولهذا فإن واجبنا جميعاً، مثقفين وساسة، "أن نرى الحاضر كالتاريخ"، وهذا تعبير هام جداً، لأن هناك من "الساسة" من يرى الحاضر كحاضر، وأحيانا لهم عذرهم في ذلك. ولكن هذا جرم لا يغتفر للمثقف، لأنه مطالب أن ينفذ ببصيرته إلى

آفاق المستقبل فيرى: كيف سيتحول هذا الحاضر بعد عشرين عاماً. ومن هذا المنطلق أريد أن أتحدث إليكم اليوم.

"النظام الشرق الأوسطي" أو "الفكرة الشرق- أوسطية" هي فكرة قديمة جداً، بل إن "المشروع الشرق أوسطي" هو المشروع الرئيسي الذي يدور حوله الصراع منذ مؤتمر سايكس -بيكو، أي منذ عام 1916. وهو مشروع رئيسي ينص على التجزئة وتقييم البلدان العربية، وتذويب هوياتها، وخلق ما يسمى "بنموذج الموزاييك" في المنطقة. لضرب فكرة التوحد أو التكامل العربي. وقد تم ذلك باشكال عديدة من قبل، ولكن أخذت الأمور منطلقاً جديداً منذ عام 1948 مع تأسيس "الدولة العبرية"، حيث أصبح هناك جسد جديد (foreign body) يعتبر امتداداً للجسد الغربي اقتصادياً وفكرياً وسياسياً في المنطقة العربية، يسعى لكي يحاصر و يجهد المشروع العربي النهضوي. وقد حاولت الناصرية أن تتحدّى هذا المشروع الصهيوني- الغربي وعندما حاول النظام الناصري أن يتصدى للمشروع الصهيوني ... لم تمض ثلاثة أعوام حتى جاء العدوان الثلاثي على مصر. لأن التحالف العدواني الثلاثي بين فرنسا واسرائيل وبريطانيا كان معهما في إجهاض أي مشروع لإعادة بناء مصر، وربطها بالدائرة العربية المشرقية. ثم استمر الصراع حول مستقبل المنطقة العربية بمجيء "مشروع ايزنهاور" عام 1957 والدعوة إلى الأحلاف العسكرية وغير ذلك...

خلاصة القول هنا، إن مشروع "السوق الشرق- أوسطية" ليس جديداً على المنطقة، وإنما الجديد هو أن اسرائيل أصبحت طرفا

فعالاً في المعادلة. الجديد هو أن اسرائيل الآن ثبتت وضعها في المنطقة، وأنها تعلم جيداً أنه لا يوجد عند العرب حل عسكري حاسم، وأن إسرائيل وجدت لتبقى بل لتتوسع وتهيمن. المشكلة إذن تكمن في أن اسرائيل إذا وجدت لتبقى، فهي لا تكتفي بأن تبقى وتؤمن وجودها، "داخل حدودها المغتصبة، تريد أن تنتقل من مرحلة "الدفاع" "الهجوم". وعلى عكس ما يقوله بعض الكتاب من أمثال الأستاذ لطفي الخولي: "إننا نعيش مرحلة إنكسار المشروع الصهيوني... انا اعتقد أننا، على العكس من ذلك، نعيش مرحلة انتصار المشروع الصهيوني وأنه في أوجّه. والأوجّ هنا يعني الهجوم الواسع على كافة الجبهات الفكرية والسياسية... وليس معنى هذا أن هذا المشروع الهجومي مؤهل للنجاح، ولكن يجب ألا نخطيء في تشخيص الموقف: هل هو انكسار أم تقدم للمشروع الصهيوني؟ وهناك من يقول إن المشروع العربي قد انكسر والمشروع الاسرائيلي انكسر، وأن لقاء في منتصف الطريق بين "منكسر" و "منهوك"!! أنا شخصيا أعتقد ان "المشروع الصهيوني" دخل في هذه اللحظة مرحلة "تطوير الهجوم".

ولقد أشار بعض الاخوة من أساتذة العلوم السياسية في مصر قبل انعقاد مؤتمر الدار البيضاء للتعاون الاقتصادي في نوفمبر 1994 أن اسرائيل بعثت بالكتاب (كتاب المشروعات) الذي جاءت به إلى الدار البيضاء إلى وزارة الخارجية المصرية قبل المؤتمر بنصف شهور وأنهم لا يخفون شيئاً، وليس لديهم مخططات ومشروعات لا يفصحون عنها. نعم هم لا يخفون شيئا على مستوى

المشروعات "بالقطعة"، التي تقدموا بها في الدار البيضاء هي مشروعات تم التحضير لها منذ سنوات عدة، بل هناك كتابان منشوران بالإنجليزية حول الموضوع، من بينها كتاب الأستاذ حاييم بنشهار، الذي يحوي مجموعة الدراسات العلمية والموسعة عن كافة المشروعات الاقليمية المطروحة على جدول أعمال المحادثات متعددة الأطراف، وقد تم تحويلها بواسطة "صندوق هامر" (Hum-mer Fund). فالقضية الحقيقية أن العرب يدخلون اليوم مع اسرائيل في صراع يسمى أشبه ما يكون بـ (Open Book Exam) أي دخول الامتحان وكل معه "كتاب مفتوح"... إنه صراح يحمل معنى التحدّي، ومن الجانب الاسرائيلي، فالقضية الآن وهي أن "المشروع الشرق أوسطي" ينهض على مفهوم جديد للأمن الاسرائيلي عبر عنه شيمون بيريز – وهو المنظر الرئيسي والإستراتيجي للشرق أوسطية– في مقالة ضمن كتاب هام نشر بالقاهرة بعنوان: "ما بعد حرب الخليج"، بعنوان: "عصر ليس فيه مكان للمغفلين والجهلة" في هذه المقالة، ركز بيريز على عبارة أساسية تعبر عن الخط الاستراتيجي لاسرائيل خلال السنوات القادمة، إذ يقول: "لم نعد بحاجة إلى حدود جغرافية آمنة مع الجيران، لأن هناك صاروخ قد يأتيك من مكان مثل بغداد ويهدد أمن اسرائيل، ولكن علينا أن نبني أعماق آمنة في بلاد الجوار".

وأنا أشير هنا إلى عبارة أعماق آمنة وليس حدود آمنة، باعتبارها جوهر "المشروع الشرق أوسطي" الجديد. المطلوب والمطروح إذن هو أن يتم بناء "عمق اقتصادي وسياسي وثقافي"

يحقق الأمن الاسرائيلي. وهنا نلاحظ أن هناك تغيراً أساسياً في مفهوم الأمن، لأنه لم يعد "أمناً عسكرياً"، أو مجرد أمن جغرافي" بل هو "أمن اقتصادي" وثقافي وسياسي"، في الأساس. أي أن عملية التأمين تتم الآن ليس فقط من خلال الضمانات العسكرية والذي تابع التعثر في المفاوضات العربية-الاسرائيلية حول الضمانات الأمنية التي يطالب الاسرائيليون على الأرض، يعلم ان هذه الضمانات إنما هي شرط ضروري وغير كافي كما يقول علماء الرياضة إذ أن الشرط الكافي، في نظرهم، هو بناء الأعماق الأمنية داخل كل بلد عربي.

وحاليا، يجري تمرير المشروع "السوق الشرق الأوسطي" تحت شعار نحن نعيش عصر الرخاء والتكتلات، وأن الرخاء سوف يعم المنطقة العربية كلها، إذا ما انتقلنا من حالة ما يسمى "المباراة الصفرية" (Zero sum game) إلى "المباراة التعاونية المسماة (Positive Non-Zero sum-game).

إنني أعتقد أن اسرائيل تمتلك مشروعاً كاملاً للمستقبل، هذا المشروع هو الذي تسير على هديه المفاوضات المتعدّدة الأطراف في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي. فعلى سبيل المثال، فإن شبكة الطرق التي طرحت في المفاوضات "متعددة الأطراف" هي شبكة مدروسة بشكل استراتيجي، بحيث تجعل "اسرائيل" الدولة المحورية وملتقى الطرق البرية والساحلية في منطقة المشرق العربي، وكذلك مشروعات أنابيب النفط، والغاز المطروحة تنبع من الخليج وتصب في الموانىء الاسرائيلية، والمناطق السياحية

الجديدة مخططة بشكل يجعل إسرائيل هي المستفيد الأكبر، باختصار شديد، تمتلك اسرائيل رؤية متكاملة ومشروعاً استراتيجيا واضحاً ومدروسا جيداً، ومقعدا جيداً منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1987.

وفي المقابل، فإن العرب لا يملكون حتى الآن إلا مواقف تتراوح بين القبول السطحي والساذج لبعض المقولات التي تجيء في بعض الكتابات الغربية حول السلام ومكاسب السلام. أو التوجس والامتعاض دون طرح أي بديل، واعتقد أن الجامعة العربية لا تمتلك أي وثيقة جادة تطرح فيها رؤية بديلة لمشروع "السوق الشرق أوسطية" الاسرائيلي الأمريكي. كذلك لم يقدم العرب في "المفاوضات المتعددة الأطراف" أية رؤية بديلة. وأنا أقول هذا الكلام بناء على معلومات لأنني حين تحدثت مع أحد المسؤولين في المفوضية الأوروبية في بروكسيل حول المشروع، "الشرق أوسطي" الاسرائيلي الذي تدعمه أوروبا في التحليل الأخير، تمنى أن يقدم العرب بشكل جماعي ورسمي مشروعاً آخر بديل للرؤية الاسرائيلية، يسمح لبلدن الاتحاد الأوروبي النظر إليه نظرة جدية، إنما حين يجيء المفاوضون العرب ويتحدثون عن تعديل بعض "هوامش" على النص الاسرائيلي الأصلي، نكون قد فرطنا في مستقبلنا ومصيرنا.

وحول مكاسب السلام التي يروج لها الكثيرون، تم القيام ببعض الاسقاطات المستقبلية بواسطة جزاء، في إطار نموذج رياضي استطلاعي، وكانت نتائج أحد السيناريوهات في حالة ما

إذا أقيمت "منطقة حرّة في المشرق، تضم سوريا ولبنان والأردن وما تبقى من فلسطين واسرائيل ومصر، فإن هذا التجمع الشرق-أوسطي، الذي يأخذ شكل "منطقة تجارة حرّة" لتبادل السلع والخدمات، وسوق يكتمل بنيانه عام 2010، سوف يتمخض عن أن يكون نصيب اسرائيل من مجموع صادرات المنطقة المجمّعة إلى العالم نحو 50٪ من جمله الصادرات.

هذا هو "السيناريو الوحيد" الذي تم حسابه لتحديد مكاسب السلام في حالة قيام منطقة تجارة حرة بين البلدان المشرقية ومصر واسرائيل، بينما كانت أوراق المؤتمرات التي تمت في جامعة هارڤارد وغيرها إنما هي كتابات تبشيرية وتتحدث بشكل عام عن "مكاسب السلام" الموعودة. لأنه لا أحد يريد البحث بجدية في هذا الموضوع كيف سوف يتم باكتساب "مكاسب السلام"؟ ومن سيأخذ نصيب الأسد من هذه "المكاسب"؟ وهناك من يقول بأن الاقتصاد الاسرائيلي ضعيف من النواحي البنيوية، ولا يستطيع أن يلعب ذلك الدور القيادي الذي يصبو إليه في المنطقة العربية. ولكن يغيب عن هؤلاء أن هناك قطاعات هامة في الاقتصاد الإسرائيلي، ذات قدرات تنافسية عالية، مثل الالكترونيات، وتتمتع بكافة المؤهلات التي تسمح لها بالسيطرة على السوق العربية بسهولة ويسر. كذلك، فإن هناك عددا من المحللين يقعون في خطأ عند الحديث عن ضعف الاقتصاد الاسرائيلي، انهم يتحدثون عن بنية الاقتصاد الاسرائيلي، اليوم وليس بنيته الديناميية القادمة التي

تبنى على مرحلة "ما بعد السلام"و "الشرق الأوسطية". الخطأ الثاني، الذي يقع فيه عدد كبير من المحللين، ومن بينهم الدكتور سعيد النجار، وكان هناك جدل طويل بيني وبينه، وهو القول بأنه لا خوف على العرب عند التعامل مع اسرائيل اقتصاديا وتجاريا، لأن اسرائيل هي مجرّد دولة مجاورة مثل قبرص وتركيا واليونان.

ورغم أن الأستاذ سعيد النجار أستاذ اقتصادي متمرس إلا أنه يميل إلى التجريد النظري الشديد كعادة الاقتصاديين الكلاسيكيين، ولا يأخذ في الاعتبار أن العالم فيه احتكارات واستراتيجيات للهيمنة إذ أن وراء اسرائيل امتداد اقتصادي دولي وهو رأس المال المصرفي - اليهودي الدولي والتكنولوجيا الدولية والشركات الدولية. ولذا فانني أعتقد أن الذي يتحدث عن اسرائيل كرقعة جغرافية محدودة، أو مجموعة من السكان إمكانياتها محدودة بالأرض التي تقوم عليها دولة اسرائيلية مخطيء في الحسابات المستقبلية خطأ كبيرا.

علينا أن نرى "الاقتصاد الاسرائيلي" من خلال تشابكاته المالية والتكنولوجية الدولية، بل هناك تجمعات يهودية في مناطق من العالم مثل بلجيكا تؤيد استراتيجية حزب العمل حول السلام بقوة، لأنها تريد أن تجيء إلى المنطقة العربية غازية غزواً اقتصادياً تاماً إذا أن اسرائيل، كرقعة جغرافية وكم سكاني، لا تسمح لهم بالنمو والإزدهار. أما إذا كانت الرقعة هي مجمل "السوق العربية" مفتوحة أمامهم مشرقيا وخليجيا ومغاربياً،

فلاشك أنها ستكون مغرية جداً للاستثمار والتوسع والإزدهار لرأس المال اليهودي العالمي.

وضمن هذا المنظور، يتضح لماذا الاصرار والإلحاح على "رفع المقاطعة العربية الاقتصادية" لإسرائيل، باعتبارها الشرط الضروري لتحقيق نجاح تلك الغزوة الاقتصادية الجديدة وقبل حلّ أي مشكلة. ولكن الغريب في الأمر، أن اسرائيل وبلدان الغرب الرأسمالي تضغط لكي يتم بناء منظومة للتعاون الاقتصادي الاقليمي، وتضغط لرفع المقاطعة الاقتصادية العربية، قبل أن يتم التسليم بالحد الأدنى من الحقوق السياسية العربية، وعلى رأسها الاجلاء على جنوب لبنان، الضفة الغربية، هضبة الجولان وغير ذلك من الشروط السياسية الأولية.

إذ أنه لا يعقل في تاريخ العلاقات الدولية أن يطلب فقط من العرب أن يقدموا التنازلات السياسية والاقتصادية، ولا يطلب من اسرائيل القيام بتحركات موازية تراعي النسبة والتناسب، في عمليات الأخذ والعطاء. ويكاد يكون هناك انعدام مقومات "اللعبة التفاوضية" فعندما يطلب من طرف (العرب) التخلي عن كل أوراقه التفاوضية، بينما الطرف الآخر (اسرائيل غير مطالبة بالتنازل عن أي شيء! كذلك لا يعقل أن يتم ربط عملية "التسوية السياسية" بنوع من "عقد الإذعان" في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي يفرضه قسراً على الجميع.

ويجب على العرب ألا يستسلموا لهذا "الإملاء الاقتصادي" في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي، وأن يستخدموا "درجات

الحرية" المتاحة لهم. وفي تقديري ان قمة الاسكندرية الثلاثية بين مصر وسوريا والسعودية، كانت خطوة طيبة في هذا الاتجاه، إذ شكلت محاولة لاستخدام درجات الحرية المتاحة للمفاوض الغربي في هذا الظرف الدقيق، وفي ظل هذا الحصار المستحكم. وكان رد الفعل الاسرائيلي واضح تماماً. فقد عبر يوسي بيلين (نائب وزير الخارجية الاسرائيلي) عن أسى كبير لمجرد انعقاد "قمة الاسكندرية" رغم أن اللقاء يمثل متطلبات الحدّ الأدنى للتنسيق العربي- العربي. لكنهم يريدون اصطياد البلدان العربية فرادى لانتزاع أكبر المكاسب من خلال "التفاوض الثنائي" على غرار نموذج اتفاق "غزة-وأريحا" وعلى شاكلة "الاتفاقية الأردنية-الاسرائيلية".

ومن هذا المنطلق، أودّ أن أقول إن موضوع "الشرق أوسطية" هو مشروع قديم - جديد، لكن الجديد هوأنه يدخل الآن مرحلة التشغيل الكامل، وسوف يتم التسريع بإيقاع الأحداث خلال السنوات القادمة. ولذا يجب على المجتمع العربي، من مشرقه إلى مغربه مروراً بالخليج تعبئة كل القوى الفكرية والشعبية والمهنية للتصدي للأبعاد الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية لهذا المشروع، فلم يعد هذا الموضوع قضية تهم المثقفين فقط، بل أصبحت القضية قضية «وجود أو عدم» تهم صانع القرار وتهمّ رجال الأعمال، وتهم جماهير الشعب العربي العادية.

وأعتقد أن هذه هي أول معركة يجب أن تتوحد فيها الجهود، فلقد ذهب كثير من رجال الأعمال العرب إلى مؤتمر الدار البيضاء،

بروح تفاؤلية، ترى أن هذا المؤتمر سيكون مناسبة للحصول على مكاسب وعقود ومشروعات جديدة واستثمارات واسعة. وعندما جاء هؤلاء من مؤتمر "الدار البيضاء"، كانت قد كشفت لهم بعض جوانب الصورة إذ تبين لهم أن "بازار الدار البيضاء" كان مشروعاً استثماريا أمريكياً اسرائيلياً بالدرجة الأولى، وان بقية الأطراف العربية مهمشة تهميشاً كاملا وأنه مؤتمر للسمسرة السياسية والمالية.

وهكذا، فإن القضية لم تعد قضية مثقفين غيورين على الوطن، بل إن المطروح على جدول أعمال المستقبل سوف يمس كل شيء. سوف يمس ركائز النظم الحالية، والحكومات، ودوائر رجال الأعمال، وكل بيت وكل سوق وكل شارع.

المطلوب إذن تشييد "صناعة المستقبل"، لأنها تهمّ صانع القرار وتهم رجال الأعمال قبل أن تهم المثقف أو رجل الشارع، هذا هو الجديد في الأمر. وعلينا أن نقرأ، كل ما كتب في الدوائر الاسرائيلية والغربية، لأنه من المؤسف حقا أن هناك "فراغ معلوماتي" لدى دوائر صنع القرار. فقبل مؤتمر الدار البيضاء لم يطلع أحد بشكل جاد على الدراسات العلمية الهامة في المعاهد العلمية الأمريكية أو في المفوضية الأوروبية، أو في المعاهد الاسرائيلية. لابد من ملء هذا "الفراغ المعلوماتي" أولا، ثم التأمل في مقولات وتحليلات هذه الدراسات ثانيا، ثم التصدي لها بفكر عربي مستقبلي يطرح الحلول والبدائل من وجهة النظر العربية.

وتعتبر الحلقة الثالثة هي أخطر الحلقات لأنها سوف تحدد شكل الحركة العربية المستقبلية ودوائر الحركة العربية لإعادة صياغة مستقبل المنطقة العربية وحمايته وصيانته في ظل متغيرات العالم الجديد. أما البقاء في دائرة التبشير الساذج، أو في إطار ردود الفعل الآنية والحماسية فلن يقدم شيئا ينفع الناس في الأرض، خاصة وأن الزمن يجري وهناك حقائق جديدة يتم زرعها في الأرض العربية كل يوم. إذ أن اسرائيل تسير في عملية التعاون الاقتصادي الاقليمي "القسري" بأسلوب المستوطنات ولقد أشار الكاتب الصحافي المصري صلاح الدين حافظ إلى أن "الشرق الأوسطية الجديدة" تسير بأسلوب المستوطنات الاسرائيلية، أي من خلال خلق واقع اقتصادي جديد كل يوم. وتتمثل تلك المستوطنات في المشروعات الاقتصادية الجديدة. في مناطق ومواقع "مفصلية" بحيث يتم خلق أحزمة" اقتصادية جديدة تخترق البلدان العربية، الجديدة" ويصعب الفكاك منها.

والآن أود رفع بعض الالتباسات التي علقت ببعض المفاهيم والمصطلحات خلال الآونة الأخيرة. النقطة الأولى هي انه ليس هناك شيء اسمه "السوق الشرق أوسطية" معلقا في الفراغ، فالسوق "الشرق أوسطية"، كما طرحت، هي مشروع يندرج ضمن "النظام الشرق أوسطي الذي له مقوماته الأمنية والاستراتيجية والسياسية، ولهذا لا نستغرب حين قال شيمون بيريز إنه من الممكن أن تنضم اسرائيل إلى الجامعة العربية لتصبح "جامعة بلدان الشرق الأوسط"،

وهذا دليل على مجمل البنية السياسية للمنطقة يمكن أن تتغير، لأن المسألة ليست مسألة سوق فقط.

ولذا إذا أردنا أن ننظر إلى الموضوع في كلّياته، فإن "السوق الشرق أوسطية" ما هي إلا جزء من كل وآلية من الآليات، مثلها في ذلك مثل "بنك الشرق الأوسط" المزمع إنشاؤه، ومثل مشروع الربط الإقليمية (الطرق- السياحة- خطوط الأنابيب) المزمع إنشاؤها، إنتهاء بأشكال آليات التطبيع الثقافي.

وفكرة عقد مؤتمر الدار البيضاء تعتبر هامة في هذا الصدد. فلقد انتبه الاستراتيجيون الإسرائيليون وعلى رأسهم شمعون بيريز أنه لا يمكن "لنظام شرق أوسطي" أن ينجح في منظومته الضيقة التي تشمل: مصر ولبنان وسوريا والأردن والكيان الفلسطيني واسرائيل، دون أن يمتد المشروع بشكل أو بآخر إلى بلدان الخليج وبلدان المغرب.

البعض يقول إنها "مباراة" لابد أن نخوضها ولا نحجم عنها، أي "مباراة ما بعد السلام"، ولكن الذين درسوا نظرية المباريات (game theory) بشكل علمي يعلمون أن أي مباراة إذا كان لها حل، فهناك من يأخذ النصيب الأكبر، وهناك من يأخذ القدرالأدنى، وإلا ينفي معنى مباراة.

فإذا حصل أحد الأطراف على كل المكاسب وحصل الطرف الآخر على مجرد الفتات فتلك ليست مباراة! لكي يكون هناك

"مباراة" لابد من حد أدنى من التكافؤ بين الأطراف، والمسألة تصنع عندئذ كيف يتم "بناء التكافؤ" إذا لم يكن هناك ثمة تكافؤ.

فالمشروع "الشرق أوسطي" في تصميمه له قلب وهو القلب الشرق أوسطي، وله أطراف هي بلدان الخليج والمغرب. وفي تقديري أن اسرائيل لا تريد أن تندمج اندماجا حقيقيا في منطقة الشرق الأوسط، إنما تريد بناء تجمع اقتصادي لا يقوم على التكافؤ (على غرار النافتا NAFTA) تستخدم اسرائيل "كحديقة أو "ورشة" خلفية في مواجهة التكتلات الكبرى في العالم. اسرائيل لا تريد تجمعا اقتصاديا يقوم على «التكافؤ» على غرار تجمع بلدان "الاسيان" (ASEAN) تجمع "الاسيان" هو صيغة تكاملية في آسيا ولكنها صيغة فضفاضة ومرنة مرونة كبيرة، وطوعية إلى حد كبير. وعادة ما يحلو لشمعون بيريز أن يتحدث عن "التجمع الشرق أوسطي" على أنه تجمع على غرار مشروع "السوق الأوروبية المشتركة". وعادة ما يستخدم المشابهة في هذا المجال، ويدعي أنه مقابل استناد التجربة الأوربية إلى "اتحاد الفحم والحديد"، فان "التجمع الشرق-أوسطي"، سوق يرتكز إلى "السياحة والمياه" وتلك مشابهات لا تستقيم في منطق التاريخ، لأن "اسرائيل" ليست ألمانيا المهزومة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولم تعد تحتل أرضا أوروبية، كذلك فإنه مطلوب من العرب أن يسقطوا من تاريخهم كل شيء من التاريخ والذاكرة والمياه والأرض. الأمر الذي لم يحدث في الصيغة الأوروبية للتكامل الاقتصادي والسعي نحو

الوحدة النقدية والسياسية.

فعملية الاندماج الأوروبي كانت عملية طبيعية وتدرجية بعد حل المشاكل السياسية المعلقة، كذلك فان تجربة بلدان "الاسيان" هو تجربة طبيعية طوعية تتقدم مع مرور الزمن دون هيمنة طرف على آخر .

ولكن اسرائل، كنجم مزروع في المنطقة العربية تحمل دائما قبعتين: فهي دولة "شرق أوسطية موقعا"، وهي امتداد لأوروبا سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وفكريا وتلك حقيقة موضوعية واستراتيجية هامة. فاسرائيل، في واقع الأمر، مندمجة بشكل جوهري مع "الفضاء الاقتصادي الأوروبي والأمريكي الشمالي" واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة هي اتفاقات متقدمة جداً بكل المعايير، وخاصة في مجال نقل التكنولوجيات والبحث العلمي.

في تقديري، إن اسرائيل تريد أن تندمج أساساً في العالم الأول، لأنها مندمجة به عضوياً بحكم الشبكات التي تحدثنا عنها: الشبكات المصرفية والتكنولوجية والتجارية وهناك العديد من العلماء ورجال الأعمال الاسرائيليين الذين يحملون الهوية المزدوجة، فأستاذ الفيزياء في جامعة كاليفورنيا مثلا، يصبح أستاذاً في غمضة عين في جامعة تل أبيب دون أدنى مشكلة، لأنه يحمل جنسيتين، وهو الولاء مايكل برون نائب رئيس البنك الدولي الآن ورئيس الأبحاث في البنك الدولي، هو أستاذ سابق في الجامعة العبرية، وغداً يترك البنك ويرجع إلى الجامعة العبرية. حاكم البنك

المصرفي المركزي الاسرائيل الحالي: "جاكوب فرانكل كان مديراً للأبحاث في صندوق النقد الدولي لسنوات طوال، وهكذا.

إسرائيل إذن تريد "الشرق أوسطية" لكي تكون الدولة القائدة لهذه المنطقة اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا. ليساوم بها الغرب و"العالم الأول"، هذا هو الهدف الاستراتيجي الحقيقي لاسرائيل. ومشروع "الشرق أوسطية" هو مشروع "طويل الأجل"، يتم تنفيذه على مراحل. والمطروح حالياً وآنيا هو ما يسمى في بعض الكتابات "بمشروع نموذج البينيلوكس" أي ذلك "المثلث" الذي يجمع اسرائيل بالكيان الفلسطيني والأردن. وتشكيل هذا المثلث الاسرائيلي -الأردني- الفلسطيني، سوف يكون بمثابة رأس الحربة الأساسية التي سيستخدمها الاسرائيليون لاختراق المجال الاقتصادي العربي.

ولعل الملحقين (الثالث والرابع) من "اتفاق غزة أريحا" يشكلان مدخلا لبناء مثلث "مشروع البينيلوكس"، إذ ما جاء في كلا الملحقين يمثل نوعاً من الإلحاق والادماج الاقتصادي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي... وفي المخطط أن تنضم الأردن إلى الترتيبات الاقتصادية "لمثلث البينيلوكس".

ولو كان باستطاعة الاسرائيليين فصل المسار اللبناني عن "المسار السوري"، لكان المشروع الاسرائيلي للإخراق الاقتصادي قد اتسع ليضمن "لبنان" ويصبح "مربع البينيلوكس" بدلا من "مثلث

البينيلوكس" لأن اسرائيل تسعى للبحث عن نقاط الضعف، وتبدأ بالنقاط الأضعف ثم "الأضعف و "الأقل مقاومة" (the least resistance)، وبالتالي تحكم الحصار حول سوريا.

وباختصار شديد، فإن المشروع المطروح الآن على الساحة "مثلث البينيلوكس"، قد دخل بالفعل مرحلة التشغيل، بعد توقيع معاهدة السلام الاسرائيلية- الأردنية.

وهذا يعتبر المرحلة الأولى في تنفيذ مشروع "الشرق أوسطية" أما المرحلة الثانية فسوف تركز على "مشروعات الربط الاقليمي" التي تصمم الآن بطريقة معينة لكي يصبح لدولة اسرائيل قدر من الهيمنة على شبكات الطرق، ومسارات التجارة، وقنوات التمويل، والتطوير التكنولوجي في منطقة المشرق والهلال الخصيب. ويكفي أن نذكر مشروع نقل البترول والغاز من منطقة الخليج إلى ميناء حيفا في اسرائيل، ومشروع قناة "ما بين البحرين" وما له من مخاطر على مستقبل قناة السويس، ومشروع شبكات الطرق البرية التي تجعل اسرائيل الدولة المحورية في مسارات الطرق الجديدة، المشروعات السياحية وعلى رأسها ما يسمى "ريفييرا البحر الأحمر".

وباختصار، فإن الهدف الحقيقي لمشروعات الربط الاقليمي هو السيطرة على الوقود، و المياه، والطرق والمواصلات، ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا. ورغم أن معظم هذه المشروعات قد طرحت للنقاش في المحادثات المتعددة الأطراف،

إلا أن الأطراف العربية لم تدرس هذه المشروعات دراسة جدية ومستفيضة لكي تحدد ما هي المكاسب وما هي الخسائر التي سوف تعود على كل بلد عربي وعلى مجمل الاقتصاد العربي فعلى سبيل المثال ما مدى تأثير تحويل مسارات التجارة إلى ميناء حيفا على مستقبل ميناء بيروت مثلا.

ما هو أثر خط الأنابيب المقترح من رأس النفورة في السعودية إلى ميناء حيفا في اسرائيل على عائدات قناة السويس؟ ولهذا المطلوب أن يتشكل فريق عمل (Team work) على الصعيد القطري وفي إطار الجامعة العربية لدراسة هذه المشروعات، وتحديد جانب الخسائر والمخاطر المختلفة، ونمط توزيع المنافع بين الأطراف المختلفة... للتعرف بدقة على: لمن ستعود الشريحة الكبرى من "كعكة السلام" الموعودة؟

لذا يجب أن يبدأ على الفور نشاط محموم بين الخبراء والرسميين العرب، في هذا المجال، لأن الفرص لم تمرّ بعد. ويجب ألا تكون النظرة إلى تلك المشروعات نظرة اقتصادية بحتة لأن كل ما هو مطروح يتعلق بمستقبل وتاريخ واستراتيجية وأمن المنطقة العربية. فاليابانيون مثلا مهتمون بمشروع السياحة لأنهم ينظرون بجانب الكسب المتوقع كممولين لهذه المشروعات والفرنسيون مهتمون بمشروعات الطرق البرية، لأنها أعدت تصميمات كبيرة في هذا المجال وبريطانيا مهتمة بالمسائل المالية، باعتبارها بلداً عريق في هذا المجال.

خلاصة هذا القول هنا، إن كل بلد من هذه البلدان الكبرى ينظر للموضوع نظرة اقتصادية بحتة من زاوية المكاسب التي قد يحصل عليها كمصدر للتمويل أو كمصدر للجزاء والدراسات الاستشارية. أما نحن العرب، فيجب أن تكون لنا رؤية أخرى تتجاوز قضايا "الجدوى المالية"، فأي مشروع يجب ألا يقيم بمكاسبه الآنية ولا بمكاسبه المالية، بل بمدى جدواه الاستراتيجية وآثاره وتداعياته المستقبلية على الاقتصاد العربي. فتقييم مثل هذا النوع من المشروعات يحتاج إلى رؤية اقتصادية واستراتيجية وامنية من نوع جديد. اما تدافع الدول الغربية والكبرى لتأييد هذا النوع من المشروعات في إطار المحادثات المتعددة الأطراف فهو شيء مفهوم، لأنها عبارة عن عملية "تقسيم للأسواق".

وقد كان "يوسي بيلين" -نائب وزير الخارجية الاسرائيلي- في منتهى الذكاء عندما ذكر في أحد تصريحاته الحديثة أن اسرائيل غير مهتمة بانجاز "المشروع الشرق أوسطي" في مجموعه الآن، وأن ما يهم اسرائيل بالدرجة الأولى هو انجاز الاقليمية فإذا ما تم إرساء مقومات البنية التحتية للمشروع "الشرق أوسطي" يسهل عملية إقامة" البنية الفوقية بسهولة بعد ذلك.

ثم تجيء المرحلة الثالثة من "المشروع الشرق-أوسطي" وهي مرحلة بناء "منطقة للتجارة الحرّة"، فبعد أن تتم تسوية الخلافات السياسية مع لبنان وسوريا، يبدأ تنفيذ هذه الخطوة لأنه لا قيام "للسوق الشرق أوسطية" بدون سوريا ولبنان، إذ كلا البلدين يمثلان

عصب التجارة في المنطقة. ثم ان سوريا ولبنان لم تشاركا في المحادثات المتعددة الأطراف حتى الآن.

ولذا فإن التركيز الآن على بناء "مستوطنات اقتصادية جديدة" سواء في إطار مشروع "مثلث البينيلوكس"، الذي يخترق الفضاء الاقتصادي الغربي ويعرقل التكامل بين بلدان المشرق العربي (أي بين سوريا والأردن والعراق). وكذلك انه يسير في طريق الاسراع بانجاز المشروعات الاقليمية (السياحة، الطرق، المياه).

ولكن إذا كان مشروع "منطقة التبادل التجاري الحر" (السوق الشرق أوسطية) هو مشروع في الوقت الحاضر، فإن ذلك لا يعني أن هناك أشكالاً من التعاقد من الباطن بين الصناعات العربية والصناعات الاسرائيلية لا تنشأ أو تزدهر. فهناك كتابات اسرائيلية حول حصول اسرائيل على الغزل والمنسوجات المصرية، بينما تخصص اسرائيل في مجال تصميم الألوان والطباعة وعمليات التسويق.

وهذا النمط يمثل شكلا من أشكال التقسيم للعمل القادمة التي تكرس قانون "النمو غير المتكافيء" بين اسرائيل والبلدان العربية، حيث تخصص اسرائيل في المراحل العليا من العمليات الانتاجية والتسويقية وتخصص البلدان العربية في المراحل الانتاجية الدنيا والوسيطة.

ولقد تم بالفعل عقد اتفاق بين السيد لويس بشارة (رئيس مجموعة BTM)- أشير إليه في مجلة "المصور" ورجال أعمال اسرائيليين في مجال صناعة القمصان الجاهزة.

ووفقا لهذا الاتفاق، فإن شركة BTM التي تنتج قمصان على درجة عالية من الجودة تقوم بتسليم تلك القمصان الجاهزة إلى الشريك الاسرائيلي، الذي سوف يقوم فقط بتركيب الأزرار والكي، ويقوم بالتصدير للسوق الأوروبية. معنى ذلك أن المنتج المصري يقوم بتصنيع القميص، ويقتصر دور الشريك الاسرائيلي على تركيب الأزرار وعملية الكي، ومقابل ذلك يحصل على نسبة عالية من القيمة المضافة.

وهذا يمثل شكلاً من أشكال تقسيم للعمل القادمة التي ستفرض نفسها في إطار التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي.

وهكذا فان "سيناريو الهيمنة الاقتصادية لاسرائيل" بعد عملية السلام ليس "سيناريو افتراضي"، إذ ان اسرائيل مؤهلة، ليس بحكم موقعها الجغرافي في المنطقة فحسب، بل بحكم علاقتها ووزنها الدوليين وشراكتها للعالم الأول في المجال المالي والتجارة التكنولوجيا. ويكفي أن نعطي بعض الأمثلة بهذا الصدد، فعلى سبيل المثال تبلغ عدد الأسهم المسجلة في بورصة نيويورك لشركات إسرائيلية ما يفوق عدد الأسهم للشركات اليابانية. لماذا هذا الوضع الشاذ؟ لأن هناك شركات أمريكية يهودية كانت مسجلة في بورصة نيويورك على أنها شركات أمريكية قبل 1948، تحولت إلى شركات اسرائيلية بعد قيام دولة اسرائيل، نظراً لتلك العلاقة العضوية الخاصة جداً التي تربط عالم المال في نيويورك والدول العبرية.

وهناك كتابات تقول إنه لا توجد مخاطر لما يسمى "سيناريو الهيمنة"، وأن المطروح حقا هو ما يسمى "سيناريو النفع المتبادل". ويروج لهذا المنطق عدد كبير من الاقتصاديين والمفكرين، على أساس أننا ندخل مع اسرائيل في تعاملات في إطار "علاقات متكافئة"، ولا خوف من هيمنة اسرائيلية محتملة ولكن القضية ليست قضية "أمنيات" من هذا الجانب، أو "مبالغات" من الجانب الآخر، بل لابد من محاولة علمية لاستكشاف الواقع بتشابكاته وتعقيداته الآنية والمستقبلية. فالرؤية التبسيطية والمبتسرة للواقع (العربي والاسرائيلي) لا تساعد على رسم استراتيجيات للمساومة الجماعية وبناء عناصر القوة العربية. وإذا فليس لديّ شك أن البلدان العربية إذا دخلت هذه المباراة فرادى ودون تأهيل، فمهما كانت هناك من "مكاسب آنية" فسوف تكون هناك "خسائر مستقبلية" أما إذا استطاعت البلدان العربية التكاثف لبناء "تجمع اقتصادي عربي" متماسك، يقوم على التكافؤ، وعلى النمو المطرد، فإنهم يستطيعون بعد ذلك أن يدخلوا في علاقات مع أي تكتل اقتصادي "متوسطي" أو "شرق أوسطي"، من موقع القوة والندية.

وعلينا أن نحدد بدقة ما هي عناصر النفع التي سوف تعود على العرب -وليس على بعض رجال الأعمال- حتى نمسك بلائحة نتحاسب على أساسها: هل سوف يزيد الانتاج الصناعي العربي؟ هل سوف تحل مشاكل البطالة؟ هل سوف يزداد متوسط الدخل الفردي؟ هل سوف تتم زيادة الصادرات؟ هل سوف يتم نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى المنطقة العربية وبأي ثمن؟ وما هي

الضمانات؟ وما هي الآليات التي تضمن تحقق هذه المكاسب المتوقعة؟

وإذا قلنا ان اسرائيل تمتلك مشروعاً استراتيجياً واضح المعالم، يبدأ ببؤرة اقتصادية تتمثل في "اتفاق غزة-واريحا"، ثم تتطور إلى مثلث يجمع ثلاثة بلدان (الأردن/اسرائيل/الكيان الفلسطيني) على غرار النموذج البينيلوكسي"، ثم يتسع ليشمل دائرة أوسع "الدائرة الشرق أوسطية"، ثم تمتد الأطراف في الخليج والمغرب، فما هي الرؤية العربية المضادة؟

لأن هذا التصميم الاسرائيلي للمستقبل ليس قدراً على العرب أن يقبلوا به، فمن حق اسرائيل أن ترى ما تراه تأمينا لمصالحها وتطويراً لدورها في المنطقة. ولكن الأزمة تكمن عندنا نحن العرب؟ ماذا نحن فاعلون لمواجهة تحديات "الشرق أوسطية"؟ وحيث إن قدرة الفلسطينيين على المساومة والمناورة محدودة، لأسباب تاريخية معروفة. وان الأردن سار في طريق لا رجعة فيه، لأسباب تاريخية أيضا. **فماذا نفعل للخروج من الحصار؟**

المطلوب أن تتحرك مصر لقيادة عملية الخروج من الحصار، لأن المطلوب هو تهميش دور مصر الاقليمي في المخطط وأن يحاصر "الدور المصري" بحيث لا يستطيع الاتجاه لا مشرقاً ولا مغرباً ولا جنوباً. فمنطقة المشرق لا تحتمل وجود قوتين اقليميتين فبعد ضرب العراق وحصار سوريا، لن تسمح اسرائيل لمصر أن

تزاحمها في لعب دور اقليمي هام في منطقة المشرق العربي والهلال الخصيب.

ومن هنا نفهم مدى الانزعاج الاسرائيلي لحدوث اللقاء الثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية الذي تم في الاسكندرية، رغم أنه وليد ضغوط اللحظة... إذ أن اسرائيل استشعرت خطر افساد اللعبة القائمة على العرب والحصار والتحجيم للاعبين الأساسيين في منطقة المشرق العربي.

ولذا يبدو كضرورة تاريخية ملحة عملية إعادة بناء الدائرة العربية بثلاث دول أساسية في الوقت الراهن، طبعا ينقصها دور العراق عندما ينهض من كبوته، فسوريا دولة فاعلة في المشرق، والسعودية دولة فاعلة في منطقة الخليج، ومصر دولة فاعلة في المنطقة العربية ككل.. ومن هنا تجيء رمزية وأهمية "لقاء الاسكندرية الثلاثي". ولذا نفهم لماذا تقبل "يوسي بيلين" أنباء هذا اللقاء بشعور كبير بالأسى، وكأن هذا اللقاء ليس طبيعيا وشيئا مستغرباً.

مطلوب إذن تطوير العلاقات الاقتصادية والتنسيق السياسي بين مصر وسوريا والسعودية، والمطلوب إعادة النظر في المصالح العربية–العربية ورفع الحصار الجائر على العراق.

ولعل رمزية "لقاء الاسكندرية" تكمن أيضا في أنه عقد في مدينة الاسكندرية ، تلك المدينة التي شهدت توقيع "بروتوكول الاسكندرية" لانشاء الجامعة العربية، كذلك جاء في البيان

الختامي للقاء الاسكندرية إشارة إلى "إتفاقية الدفاع العربي المشترك" لأول مرة منذ سنوات طوال.

ورغم أهمية اللقاء المذكور، فإنه يجب التأكيد على أن الدائرة العربية لا تكتمل إلا بوجود العراق، إذ أن اسرائيل تلعب على التناقضات بين العراق وبلدان الخليج، لكي تسيطر على بترول الخليج وعلى أموال الخليج، وتصبح هي الوسيط بين البلدان العربية. وان تصبح اسرائيل هي الوسيط بين بلدان المشرق العربي وبلدان الخليج من ناحية، وبين بلدان المشرق والخليج وبلدان المغرب، من ناحية أخرى، هل تصدقون؟ هكذا أرادت اسرائيل أن تسخر مؤتمر الدار البيضاء (نوفمبر 1994) للترويج والاعداد لهذا الدور المستقبلي.

ومن هنا يمكن فهم طلب مصر أن تكون "عضوا مراقبا" في اتحاد المغربي العربي، في أعقاب مؤتمر الدار البيضاء لقطع الطريق على اسرائيل للالتفاف على بلدان المغرب. والمطلوب ان تتجه مصر جنوبا وتخفف من حدة توتر العلاقات مع السودان بغض النظر عن نظام الحكم لمواجهة التحديات القادمة.

كذلك أمام العرب التوجه "للدائرة المتوسطية". فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بالشكل المعروف، أصبح لأمريكا مشروعاتها الخاصة ومصالحها مباشرة مع اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، كما أن لأوروبا مشاكل مع أمريكا ومع آسيا، وهناك تهديد أمريكي يشير إلى أن أمريكا سوف تتعامل في المستقبل بدرجة أكبر مع بلدان آسيا-الباسفيك في إطار

مجموع APEC لتضغط على أوروبا الغربية ويمكن النظر إلى حرب الخليج باعتبارها محاولة للضغط على أوروبا في مجال النفط والطاقة، واخراجها نهائيا من منطقة المشرق العربي والخليج.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن بلدان أوروبا (ولاسيما بلدان الجنوب الأوروبي) تود أن تفتح "حواراً متوسطيا" مع البلدان العربية، مما يفتح الباب أمام امكانية اقامة علاقات اقتصادية بها أكبر قدر من التكافؤ، وليس بالضرورة من خلال "اتفاقات شراكة" التي يجري توقيعها هذه الأيام مع الاتحاد الأوروبي من قبل تونس والمغرب ومصر. ولقد شددت مصر في لحظات سابقة على ألا يفتقر الحوار الأوروبي (أو المتوسطي) على بلدان المغرب العربي... بل يجب أن يمتد لمصر وبلدان المشرق العربي، حتى لا يتم تكريس علاقة "أوروبية-مغاربية" خاصة منفصلة عن بقية أجزاء الاقتصاد العربي.

واعتقد أن هناك بدايات جيدة للتحرك في هذا الاتجاه وخاصة أن بلدان أوروبية هامة مثل ألمانيا قد بدأت تهتم "بالفضاء المتوسطي"، حتى رابطة أبناء الشمال في ايطاليا بدأت تدرك أهمية الدخول إلى الأسواق العربية.

خلاصة القول هنا، إن نقاط المساومة مازالت عديدة في مجالات الاتصال والسياسة والأمن والثقافة، لكن تظل "الدائرة المتوسطية" من أهم دوائر الحركة المستقبلية للعرب، إذ يجب أن نبني جسوراً مع أوروبا وخصوصا جنوب أوروبا لأن عندهم

امكانيات للاستثمار المشترك والتكنولوجيا والتعاون الاقتصادي، لا تجعلنا أسرى المشروع الشرق أوسطي الذي تقوده اسرائيل.

الدائرة الثالثة ولا يتحدث عنها أحد كثيرا وأنا اعتقد أنها من الدوائر الهامة وهي الدائرة الأسيوية، وآسيا هي المنطقة البازغة اقتصاديا في القرن القادم ولديها من التكنولوجيا ، ومن الخبرات، ومن السلع ما يسمح بالتعاون الوثيق مع العرب، وبشروط أفضل من الشروط التي تقدمها الولايات المتحدة أو أوروبا.

وأنا لا أتحدث عن النمور الأربعة (تايوان وجنوب كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ) فتجربة تلك البلدان لن تتكرر، لأنها كانت محض نتاج للحرب الباردة. أي لو لم تكن "كوريا الشمالية" لما كانت "كوريا الجنوبية"، ولو لم تكن "الصين الشعبية" لما كانت هناك تجربة مزدهرة في "هونغ كونغ"، أو "تايوان"، أكاد أقول إن معجزة اليابان الاقتصادية، تكاد هي الأخرى تكون نتاج الحرب الباردة. لماذا؟ لأنه حتى عام 1949 لم تأخذ اليابان من أوروبا وأمريكا أي أموال أو مساعدات مالية تذكر. ولكن عندما دخل ماوتسي تونغ .. عام 1949 بدأ الاهتمام باليابان وتم ضخ الأموال والمساعدات لكي تصبح عملاقة.

وما يهمنا الآن كعرب هو البلدان الأسيوية التي دخلت مضمار التقدم فالصين ماليزيا، تايلاند، وأندونيسيا، والهند ولقد كان لنا نحن العرب صلات جيدة بالهند والصين فقدناها تدريجيا لصالح اسرائيل، التي تدق الآن أبواب جمهوريات آسيا الوسطى وتسعى لإقامة علاقات وثيقة مع الصين واليابان. وتهدف اسرائيل من كل

تحركاتها الأسيوية إلى أن تكون اسرائيل "بوابة اليابان" في منطقة الشرق الأوسط".

ولذا علينا الاسراع بإعادة بناء العلاقات العربية - الأسيوية، بدءاً من بلدان آسيا الوسطى ومروراً بالصين والهند.

ففي كتاب نيكسون - الفرصة السانحة؟ يشير نيكسون ان ميزان التوازن التقليدي في آسيا لصالح امريكا يعتمد على اليابان وكوريا الجنوبية والنمور الأربعة واستراليا.

ويرى أن هناك خطا جديدا للقوة يتشكل من بلدان الصين وماليزيا وجمهوريات آسيا الوسطى. وان هذا الخط يبدأ من آسيا الوسطى ليصل إلى إيران، ويتماشى مع العراق ومنطقة الخليج. وهذا الخط الاستراتيجي يضم طاقات بشرية هائلة وكذلك طاقات تكنولوجية عالية جداً، هذا مع توافر الوقود والطاقة.

ويجب على العرب أن يستفيدوا من المستقبل من هذا "الخط الجديد للقوة"، وألا يسمح العرب لحرب الخليج أن تستمر في إنتاج آثارها المدمرة على العلاقات العربية - العربية، وان لا يشعر الخليجيون بأنهم أخذوا ينفصلون تدريجيا عن الجسم العربي، وأن الأفضل لهم الدخول في إطار ترتيبات اسرائيلية، شرق أوسطية أو في إطار أوروبي بحت. لأن التماس الجغرافي الخليجي لخط القوة الجديد، يجعل الخليج هو بوابة العرب على آسيا الجديدة.

ومن هنا تجيء مرة أخرى أهمية "لقاء الاسكندرية"، ودور السعودية في هذا المجال.

ولعل من بين الأهداف الحقيقية لحرب الخليج فك العلاقة بين عرب الخليج وعرب المشرق. ولذا فإن الحصار يبدأ أيضاً ببدء كسر الحواجز والموانع بيننا وبين آسيا، من خلال المصالح العربية.

ختاما وبإيجاز، أقول إن الملاحة صعبة في بحار هائجة الموج وهي تقتضي:

أ - اعادة بناء الدائرة العربية، بروح المصلحة المتبادلة بعيداً عن الشعارات والأمنيات.
ب - فتح الطريق نحو بناء دائرة متوسطية فيها وخصوصاً مع الجنوب الأوروبي، والتركيز على تعاون اقتصادي وتكنولوجي (وليس التعاون الأمني).
جـ - فتح الطريق أمام بناء دائرة عربية-أسيوية.

وإذا حقق العرب تقدما في هذه المجالات، فانهم يستطيعون اجتياز حقول الألغام، ويستطيعون أن يدقوا من جديد أبواب التاريخ، في عصر يريد البعض للعرب أن يكونوا فيه "من الخارجين من التاريخ".




التعقيبات
و
المداخلات

محمد الوقيدي: *

قال الدكتور محمود عبد الفضيل بأن اسرائيل قدمت مشروع السوق الشرق أوسطية على أنه مشروع مدروس بينما قال بأن العرب لم يقدموا بديلاً لهذا المشروع بقدر ما قدموا هوامش على ذلك المشروع، وفي مؤتمر الدار البيضاء قدم العرب هوامش أيضا.

فالسؤال هو هل هناك في الظروف العربية الراهنة من العناصر ما يجعلنا نعتقد بأن العرب يمكن أن يتجاوزوا هذا الموقف، من ردّ فعل إلى موقف اعطاء البديل؟ وإذا استطاع العرب أن يقدموا بديلاً فهذا يعطينا الأمل بعض الشيء وإذا كان لا فهذا أمر محزن ومؤسف.

النقطة الثانية هي أنكم اقترحتم أن يكون للمجموعة العربية استراتيجية، اقترحتم أن يكون هناك انفتاح على دوائر أولاً ثم إعادة فتح الدائرة العربية ومن تم الدائرة المتوسطية ومن بعد الدائرة الأسيوية.

وأنا أنظر إلى هذه الدائرة الأسيوية قلت ولما لا الدائرة الإسلامية – وعندما أقول الدائرة الافريقية – وهي في جزء منها من الدائرة الإسلامية– ان العرب أضاعوا حقاً فرصة تاريخية –إذا نظرنا إلى تاريخ افريقيا، خاصة منها افريقيا الغربية، سنجد أنها إلى حدود القرن التاسع عشر – كانت مرتبطة بالدول العربية برابطة الدين واللغة أيضاً إلى حدّ أن كثيراً من المؤلفين في ميادين

* أستاذ الفلسفة بكلية الآداب الرباط

مختلفة وخصوصاً الأفارقة كانوا يكتبون باللغة العربية، ولكن العرب لم يعرفوا كيف يحافظون على هذا الامتداد فتناسى العرب افريقيا، واعتقد أن افريقيا يجب أن تدخل في هذه الاستراتيجية.

⟡⟡⟡

ذ. أحمد بنعمو:*

لا يسعني إلاّ أن أشكر بالمناسبة المجلس القومي للثقافة العربية على أن أتاح لهذه الزمرة من الإخوان فرصة الإلتقاء والإستمتاع بهذه الجلسة العلمية وأود كذلك أن أشكر الدكتور محمود عبد الفضيل، وأستسمحكم في إثارة بعض النقط التي عنّت لي وأنا أتتبع هذا العرض القيم.

فمن الملاحظ أن الظرف الراهن يعرف وضعاً متأزما وذلك على امتداد خريطة العالم العربي وربما جاءت مناسبة انعقاد اجتماع قمة الاسكندرية الأخير لتبعث بريق أمل وتجعلنا نتشبث بها كقشة عساها تنقذ ما يمكن إنقاذه. أجل لقد سبق وأن وقفت كل من مصر وسوريا إلى جانب مجلس التعاون الخليجي بعيد حرب الخليج... ومن حقنا أن نتساءل والعاهل السعودي يجتمع إلى الرئيسين المصري والسوري - رغم أن طبيعة الإجتماع كانت تطغى عليها الصبغة السياسية بالدرجة الأولى - عمّا هي نتائجه ومردوديته؟ هل سيكون مجرد فعل آني؟ هل ثمة من ضمانات أنه

* أستاذ ا بكلية علوم التربية، الرباط

يأتي ضمن مصلحة استراتيجية وفي إطار تخطيط اقتصادي مستقبلي فيه حساب لمدى الربح والخسارة! ذلك أنه بحساب بسيط يمكن لأي عربي عادي أن يقوم به ليدرك مدى ما جناه الشعب العربي كله من حرب الخليج اقتصاديا خاصة. الآن الأزمة الاقتصادية .لتي تعيشها السعودية يرجعها الكثيرون إلى مخلفات تكاليف الحرب الخليجية وإرهاقاتها التي نعرف من استغل ثمارها ونعرف كيف استفاد منها المستفيدون وتسابق إلى حصاد غنائمها المتسابقون لاشك أن هؤلاء وأولئك كانوا من أول من أذكى أوار نارها أو بالأحرى من أشعل فتيلها منذ البداية... لا أظن أن أحداً من الساسة وأصحاب القرار في العالم العربي يولي أهمية كبيرة لدور الدراسات خاصة في المجال الاستراتيجي المرتبط بالقضايا الاقتصادية وأخذها بعين الجدية والاعتبار. ولنا أن ننظر إلى الطرف الآخر فنتساءل عمّا تفعله اسرائيل بصدد الدراسات الاستراتيجية في جامعاتها ومراكزها العلمية المتخصصة داخل اسرائيل دون الحديث عن امتداداتها وتغلغلها في الأوساط الجامعية والأكاديمية على الصعيد الأوروبي والأمريكي. ما أزال أذكر أنه في أحد أعداد دجنبر 1993 من صحيفة امريكية متخصصة في "The chronical of Higher Education" قرأت مقالا لا يمكن أن تخفى مغازيه عن ذوي الألباب يتحدث هذا المقال إلى جمهور الأكاديميين الأنجلوسكسونين عن «شك العلماء الاسرائيليين في أن يجعل مسلسل السلام الدول العربية تشرع أبوابها أمام هؤلاء الباحثين ولتضع رهن إشارتهم الأدوات اللازمة

لبحثهم من وثائق ومستندات ومصنفات ويضيف صاحب المقال بأنه ليس من باب المفاجأة ولا الغرابة ولو انه يبعث على السخرية.

والمفارقة أن تكون إسرائيل من بين أهم المراكز الرئيسية في العالم الأكثر تخصصا في دراسة تاريخ العالم الإسلامي وثقافاته وكذا النواحي السياسية والمجتمعية في العالم العربي المعاصر ومع ذلك فالباحثون الإسرائيليون منذ 1948 وهم «منفصلون» عن موضوع أبحاثهم أي يحال بينهم وبين مادة بحثهم... هذه دعوى ملغومة بطبيعة الحال فكأن الغرض من وراء فتح أرشيفات العالم العربي والاسلامي في وجه الباحثين الاسرائيليين هو لوجه العلم والمعرفة الخالصة وكأني بهؤلاء لم يكن ليكفيهم ما وصلت إليه يدهم بطريقة أو بأخرى ولم يقنعوا به ويطلبون المزيد من خلال هذا الخطاب ومن خلال النبرة المتشكية التي تغلفه والتي لا يدرك أبعادها إلا من خبر العقلية الاسرائيلية. يبقى شيء آخر مثير للعجب حقاً وللاستغراب حتى، وهو أن الكيان الاسرائيلي في الوقت الذي لا يدخر فيه جهداً ولا مالاً من أجل الحصول على أكبر عدد من الدراسات والمعطيات عن العالمين العربي والاسلامي واستغلالها في سياساته واستراتيجياته نجد في المقابل تقصيرا لدى الطرف العربي والاسلامي في معرفة بعضه بعضاً أو التصدي لما يستهدفه من مخططات على المدى البعيد بالإطلاع والبحث والدراسة لما يجري عند الطرف الآخر. إذن فذلك التساؤل التشكيكي في خبث: عن لماذا يُحال بين العالم وموضوع بحثه (أي الباحث الاسرائيلي هنا) ليس سوى ادعاء ومغالطة يحاولان

إخفاء حقيقة أن اسرائيل تملك وتستطيع أن تمتلك وتحصل على أية مصادر للمعلومات بوسائل شتى على الخصوص ما يتعلق بالموارد الاقتصادية. وما هذا الالحاح على ضرورة الإسراع بالتطبيع الثقافي والاختراق العلمي المباشر إلا وجها من وجوه متعددة تشمل رفع المقاطعة الاقتصادية العربية وممارسة الضغوط الأمريكية في هذا الصدد ومن أجل امتطاء جميع المطايا ليكون هذا الكيان مقبولا ليس على الصعيد العسكري والسياسي فحسب، وبقوة منطق فرض الأمر الواقع. والأدهى من ذلك القيام بمحاولات التغلغل الاقتصادي والاختراق الثقافي وغزو العقول وبلوغ هدف المهادنة بل باعطاء الدروس وتصدير النموذج والمفاخرة بتمجيد التجربة الاسرائيلية السياسية و"الحياة الديمقراطية" في الحكم... حتى ولو كان ذلك ظاهريا وشكليا ولأغراض اعلامية، من باب تلميع الصورة. ولذلك كله فأنا لا أستثني في هذه الدراسات الاستراتيجية الأبعاد التي تطال الحياة السياسية وتدبير الشأن العام، وعدم الاقتصار على العوامل الاقتصادية. وللأسف الشديد فإننا لم نسمع فيما يتعلق بالمجال السياسي أن مجلس الشورى المحدث أخيراً في السعودية أو مجلس الشعب المصري أو البرمان السوري كانت لها كلها كلمة فيما تم في قمة الاسكندرية، ذلك أن القرارات فيما يبدو كلها آتية من فوق...

بينما في الطرف الآخر مرة أخرى يُظهر لنا الإعلام الغربي أن المناقشات في "الكنيست" ربما تصل حدتها إلى التعارك والتشابك بالأيدي كي يوهمنا بإعطاء صورة عن الديمقراطية في

اسرائيل. هذا علاوة على الظاهرة الدينية "الأصولية" التي تعصف ببعض البلدان العربية والنفخ فيها والتي لا نريد أن نتحدث عن دوائرها في آسيا ودوائرها في المتوسط وغيره... فهناك وجود لها في الجزائر ومصر وثمة تجربة الأردن ذات الخصوصية وهذا التغيير الحكومي الحاصل الآن والأغلبية ذات التيار الاسلامي في البرلمان الأردني ومع ذلك فان التطبيع مع الأردن يسري رغم المعارضة والاحتجاجات...

هناك نقطة أخرى اختلف مع الأستاذ المحاضر فيها وهي -وليسمح لنا على هذه الصراحة- لماذا الآن تقام القيامة على الأردن وتنتقد من جانب مصر بأن اسرائيل انفردت بها كي تمرر ما تشاء من اتفاقيات وتخلق ما تشاء من خلافات... ما الذي وقع؟ وهل بعد بنا التاريخ عن سنة 1979 عندما زار "السادات" القدس وعندما عقد اتفاقية كامب ديفيد؟ ألم يكن ذلك أخطر اختراق أقدم عليه الرئيس المصري لما يمكن أن نقول عنه "الصف العربي" وآثاره ما تزال بادية إلى الآن، فربما لم تفعل الأردن شيئاً سوى أنها سارت على درب مصر واتخذتها قدوة لها مع الفارق طبعاً بين حجم ومكانة وقوة كل منهما سواء دوليا أو اقليميا أو سكانيا وغيره... هذا اللوم يصعب عليَّ تقبله. علماً بأن لا أحد من الغيورين على العروبة كان يوافق أو يقبل موقف إقدام مصر على ما أقدمت عليه، وبذلك الشكل، على الأقل لو كان هناك تنسيق في الموقف العربي ليكون قريبا من الاتفاق، وعلى الأقل أيضا في إطار الجامعة العربية أو على أي مستوى آخر يُمكن فيه إحراز

الكثير من المكاسب، انطلاقاً من موقع قوة في التفاوض والتناور...

***

د. ابراهيم أبراش *

شكراً للأستاذ المحاضر على محاضرته القيمة، وشكرا للمجلس القومي للثقافة العربية على مثابرته وصموده في وجه تيار الاقليمية والردة التي تعم المنطقة، ومواصلة رفعه لراية القومية والوحدة العربية، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على صدق وقوة إيمان المشرفين على المجلس بالأمة العربية، وإيمانهم بأن هذه المرحلة هي مرحلة عابرة.

لقد شعرت وأنا أستمع إلى هذه المحاضرة القيمة أن هناك خللا ما، حيث جئت لأسمع شيئا وسمعت شيئا مختلفا، وقد لا يكون الخلل في المحاضرة بل قد يكون في عقلي كمستمع وكمحلل لما أسمع. فعنوان المحاضرة يتحدث عن (السوق الشرق أوسطية والمشروع القومي العربي) والتحليل سار في اتجاه اقتصادي لمشروع وفكرة الشرق الأوسط، ولامس ملامسة خفيفة وسطحية الأبعاد السياسية لهذا المشروع، وأيضاً آثاره على المشروع القومي العربي.

وهنا أتساءل هل هذا المشروع الشرق أوسطي مشروع اقتصادي أم سياسي؟ وهنا قد اختلف مع المحاضر، وأقول إن المشروع الشرق أوسطي ومنذ بداية ظهور الفكرة في الخمسينات

*فلسطيني مقيم بالمغرب أستاذ بكلية الحقوق، الرباط

وانتهاء بمؤتمر الدار البيضاء هو مشروع سياسي أكثر مما هو اقتصادي، وهو كمشروع سياسي، يحقق نجاحا ملحوظا كما نجح مؤتمر الدار البيضاء في أبعاده السياسية، وما يعطي للمشروع طابعه السياسي أنه اقترن بما يسمى بمسلسل السلام (وأنا أفضل استعمال مصطلح تسوية بدلا من سلام، لأن ما تجري تسويته لا يتوفر على مقومات السلام الحقيقي) فلا يمكن أن نعزل المشروع عن عملية التسوية وعن أهداف القائمين على هذه العملية، فالمشروع هو جزء من سياسة التطبيع وسياسة قتل الفكر والمشروع القومي العربي، وهو على هذا الأساس قد نجح كما نجح مؤتمر الدار البيضاء كحلقة في مسلسل التطبيع، بالرغم من كل ما قيل عن الاقتصاد والمشاريع الاقتصادية، فالاقتصاد كان مجرد اغراء للسياسة.

واقران الحديث عن مشروع الشرق الأوسط بالحديث عن الاقتصاد واغراءات الاقتصاد أمر قديم يرجع إلى الخمسينات عندما طرحت الدول الغربية مشاريع لاعمار منطقة الحدود بين الكيان الصهيوني والدول العربية في اطار مخطط شرق أوسطي، وكان الحديث عن الاعمار والرخاء مجرد اغراء للدول العربية لتدخل في نظام جديد للمنطقة تصبح اسرائيل فيه عنصراً أساسيا وأمرا واقعاً.

أيضا في تلازم الاقتصادي بالسياسي، أو اخفاء المشروع السياسي بمشاريع اقتصادية وهمية وباغراءات اقتصادية، نلحظ

ذلك حتى في اتفاقية كامب ديفيد التي تشكل أول خرق للمشروع القومي العربي وللنظام الاقليمي العربي.

ولا أدري لماذا تجاهل السيد المحاضر كامب ديفيد، فكامب ديفيد كاتفاقية كانت جزءا أساسيا أو أول لبنة في المشروع الشرق الأوسطي والاتفاقية تصاحبه باغراءات مالية قدمت لمصر مقابل قبولها التسوية... وكما تحدث أحد المتدخلين قبلي لماذا نلوم الأردن -كما فعل المحاضر- على توقيعها اتفاق مع الكيان الصهيوني ولا نلوم مصر التي كانت أول خارق للإجماع العربي وللمشروع القومي العربي، والآن يتحدث الأستاذ المحاضر عن دور قيادي لمصر وينوه بمؤتمر الاسكندرية بين حافظ الأسد والملك فهد والرئيس حسني مبارك - ولا أدري كيف نصادر عقولنا ونقبل بأن مصر كامب ديفيد يمكنها أن تقود الأمة العربية مجددا لمواجهة السياسة الصهيونية.

أيضا على مستوى التصاحب بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي وأن الاقتصادي هو مجرد اغراءات لما هو سياسي، موجود على الجانب الفلسطيني ولا ينكر هذا، فمنذ أن بدأ الحديث عن مؤتمر مدريد وعن تسوية فلسطينية اسرائيلية، تصاحب هذا الحديث بضجة اعلامية هائلة حول الملايير من الدولارات التي ستنصب على الفلسطينيين، البعض قدرها بـ 11 مليار دولار وآخرون تواضعوا في التقدير وتحدثوا عن 8 مليار إلخ.

وكان هذا نوع من الطعم ونوع من الاغراء، وبالفعل حقق الاغراء الاقتصادي ما كان يسعى إليه المخططون السياسيون

للتسوية، ووقعت المنظمة الاتفاق أما الأموال، فالمنظمة مازالت تنتظر الذي قد يأتي وقد لا يأتي.

أعتقد أن المشروع الشرق أوسطي يجب أن يؤخذ كمشروع سياسي بالأساس.

أيضا في إطار العلاقة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي فالمحاضر بالتأكيد أعطانا معلومات قيمة جدا حول قيام استراتيجية اقتصادية للمنطقة، ولكن كما قلت هنا ملامسة لبعض الموضوعات أو غموض فيها.

فالأستاذ المحاضر عندما يرغب في الإشارة إلى العرب كطرف في المشروع يستعمل مصطلحات مثل نحن العرب وماذا يجب على العرب أن يفعلوا، وفضاءات عربية، ورؤية عربية، وهنا أتساءل إلى أي حد يمكن أن تأخذ المحاضرة طابعا علميا، مادام الفكر منفصل عن واقع الأمور، بمعنى أن المحاضر يتحدث عن عرب والمشروع الشرق أوسطي يتحدث عن شعوب وأنظمة ومصالح وليس عن أمة عربية.

وفي نفس السياق وعندما تطرق المحاضر إلى المكاسب الاقتصادية، أشار إلى أنه لا توجد أية دراسات استراتيجية عن المكاسب، وبيّن هزالة المكاسب العربية من المشروع. وأنا أضيف إلى ما ذكره المحاضر تساؤلاً، مكاسب من؟ هل مكاسب للشعب العربي؟ أم أنها مكاسب لأنظمة؟ وما هي الأنظمة التي ستحقق مكاسب من المشروع؟ وهل هي مكاسب قطاع عام أم قطاع خاص؟.

وبشكل آخر، هل هناك موقف عربي موحد واقتصاد عربي واحد حتى نقيم الكسب والخسارة عربيا؟.

لنأخذ مثالاً بسيطا، بالنسبة لمصر، عندما بدأت خرق المشروع القومي العربي ووقعت اتفاقية كامب ديفيد، حققت مكاسب اقتصادية، وكانت تشعر أن التسوية في مصلحتها، اليوم وعندما تعززت مسيرة التسوية وضعف دور مصر كوسيط، أصبحت مصر تشعر بأنها ستخسر المكاسب الاقتصادية، بينما أطراف عربية أخرى بدأت تحسب مكاسب التسوية.

إذن علينا أن نربط الأمور بعضها ببعض ضمن رؤية شمولية، وحتى مع افتراض أن هناك مكاسب اقتصادية، وأنا أرفض عند الحديث عن مكاسب (السلام) ربط المكاسب بالأمة العربية أو بالشعب العربي، لأنها مكاسب - ان تحققت - هي مكاسب لأنظمة حاكمة ولشرائح معينة، فهذه المكاسب على حساب من؟ إنها على حساب حقوق قومية ووطنية عربية، انها على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعلى حساب الشعب العراقي المحاصر، وعلى حساب ليبيا المحاصرة وأطراف أخرى، انها مكاسب اقتصادية على أنقاض المشروع القومي العربي، انها عملية بيع رخيصة لمقومات هذه الأمة وطموحاتها حتى تستقر أنظمة وترفه نخب، فأيهما نختار؟ هل المشروع القومي العربي والحق العربي؟ أم نختار مراهنات ومكاسب اقتصادية قد تأتي وقد لا تأتي؟

هناك ملاحظة أخرى تتعلق بما سبق أن أشرت إليه، وهو ملامسة بعض الموضوعات التي اعتبرها جوهرية، دون أن يتعمق فيها الأستاذ المحاضر، وهي حرب الخليج وما ترتب عنها. أعتقد أنه يصعب علينا أن نتحدث عن المشروع الشرق أوسطي، دون أن نتحدث عن ما يسمى بمشروع السلام الأمريكي أو التسوية المطروحة... ويصعب علينا أن نتحدث عن مشروع التسوية دون ربطها بحرب الخليج وما أدت إليه من تحطيم للنظام الاقليمي العربي ومن تحطيم لقوة عربية، شكلت القاعدة العسكرية والصناعية لجعل المشروع القومي العربي قابلاً للتحقيق، والملاحظ أن الأطراف العربية لما يسمى بالمشروع الشرق أوسطي هي نفسها الأطراف التي شكلت التحالف ضد العراق.

الأمور مترابطة، فاحتمالات نجاح المشروع الشرق أوسطي اقتصاديا وسياسيا، سيكون على انقاض المشروع القومي العربي، وعليه يجب أن نستحضر الثمن الباهض الذي يدفعه اليوم الشعب الفلسطيني ويدفعه شعب العراق وشعب الجماهيرية والشعب العربي برمته كثمن للمشروع الشرق أوسطي.

نقطة أخيرة، أتساءل، كيف يمكن للمشروع الشرق الأوسطي أن يحقق الرخاء والازدهار للأمة العربية- كما يقول دعاة هذا المشروع والمخططون له - أمريكا وأوروبا واسرائيل؟ وما الذي استجد ما بين طرح الموضوع وعقد مؤتمر الدار البيضاء؟ ما الذي استجد ما بين بداية مسلسل التسوية وما قبل هذا المسلسل حتى يعم الرخاء؟.

هل ان مجرد قبول الكيان الصهيوني رسميا والاعتراف به هو الذي يسبب الرخاء، واسرائيل من أكثر الدول مديونية في العالم!؟ أم أن الأموال التي بمقتضاها سيعم الرخاء، ستأتي من أمريكا والغرب؟ إذا كانت ستأتي منهم فما الذي كان يحول دون وصول هذه الأموال قبل ذلك؟! وهل كانت العلاقات بين الدول العربية - وخصوصا الفاعلة في المشروع الشرق أوسطي - وأمريكا والغرب وشركاتهم، قبل هذا المؤتمر مقطوعة؟ فكما نعلم كانت العلاقة بين الطرفين جيدة وقوية، ان لم نقل ان هذه الدول كانت مزرعة للولايات المتحدة والغرب. إذن كيف يمكننا أن نفهم هذه المعجزة التي ستخرج المنطقة من البؤس الى النعيم لمجرد انها اعترفت بالكيان الصهيوني وطبّعت معه العلاقات، وحولت انتماءها من العروبة إلى الشرق أوسطية.

القصد في المحصلة النهائية هو أن أقول ان المشروع الشرق أوسطي أو المشروع الاقتصادي بالشرق الأوسطي هو مشروع سياسي قبل أن يكون مشروعاً اقتصادياً، وأية مقاربة عليمة له يجب أن تكون سياسية لا اقتصادية.

هذه ملاحظات لا أقول إنها تعد ردا على ما وردفي محاضرة الأستاذ، بعضها ولاشك مناقشة لبعض ما طرح ولكنها في غالبيتها تساؤلات وانتقادات لمشروع السوق الشرق أوسطي كما يطرحه اليوم المخططون له والمحسّنون لصورته، وهو المشروع الذي يرمون من ورائه إقبار فكرة القومية العربية واطلاق رصاصة الرحمة على المشروع القومي العربي.

المختار مطيع*

أريد فقط أن أقف عند بعض العناصر التي وردت في المحاضرة القيمة للأستاذ محمود عبد الفضيل:

العنصر الأول يتعلق بالتطور الذي عرفه المشروع الصهيوني، لأنه عندما نتأمل جيداً في هذا التطور، على الأقل منذ سنة 1948 إلى اليوم، نجده بالفعل قد حقق تقدماً ملموساً إلى درجة أننا يمكن أن نعتبره نوعاً من الانتصار، أي انتصار اسرائيل في معركتها ضد العرب. ويبدو هذا التقدم على المستويين: المستوى العسكري والسياسي من خلال حروب 1948-1967-1973، حروب مع لبنان...، تقوية نفوذ إسرائيل داخل الأوساط الدولية، وتأثيرها داخل محافل المنتظم الدولي.

العنصر الثاني يخص بالدرجة الأولى هذه السوق أو البحث عن الأمن الاقتصادي الاسرائيلي. وبطبيعة الحال، إذا كانت المرحلة الأولى قد لا تخلق للعرب همّاً كبيراً، فإن المرحلة الراهنة تعد أخطر من الأولى، لأن مشروع السوق الشرق - الأوسطية هو بالنسبة لاسرائيل أداة فعالة ستجعلها تتحكم في الاقتصاد العربي وامتصاص الموارد الطبيعية العربية من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى التي تنخر جسم العديد من شعوب العالم تحت قيادة اللوبي الصهيوني. كما يمكن أن يكون هذا المشروع الاقتصادي منطلقا لخلق إسرائيل الكبرى على أساس أن إسرائيل متمركزة في قلب

* أستاذ بكلية الحقوق، الرباط

الوطن العربي وليس بلداً مجاوراً لهذا الوطن مثل قبرص وتركيا وغيرهما.

ثم ان إسرائيل يمكن أن توظف عنصرين أساسيين وحيويين في الوطن العربي من أجل الوصول إلى غايتها هما: البترول والماء.

أما السؤال الذي أود أن أوجهه للأستاذ الكريم في الأخير، فهو المتعلق بالدوائر التي أشار إليها في محاضرته فأتساءل: هل الالتزامات التي تولدت للعرب في علاقتهم مع إسرائيل منذ عهد كامب ديفيد إلى يومنا هذا، يمكنها أن تسمح ببناء هذه الدوائر؟

محمد الأخصاصي*

أود، أولا، أن أنوه بالمجهود الفكري الموظف، من قبل الأستاذ المحاضر، في تحليل وصياغة اشكالية معقدة، كالتي تناولها الأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل في محاضرته. ومما لاشك فيه، فإنه ليس من السهولة بمكان أن نصدر أحكاما تامة وقاطعة حولها. ولكنني، مع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات التي تصب في هذا الإطار:

الملاحظة الأولى، وقد سبقني إليها أحد الزملاء، حينما تحدث عن جوهر الاشكالية وأنه مسألة سياسية قبل أن تكون اقتصادية، وهي أن «السوق الشرق أوسطية» يندرج في نقد أوفاق السلام التي

* أستاذ جامعي من المغرب

عقدت، كما يندرج في المقاربات التي تم اختبارها على طريق تحقيق السلام منذ عام 1979.

ومما لاريب فيه، فإن العرب يؤمنون بالسلام، وهو بالنسبة لهم، خيار استراتيجي، يسعون إلى بلورته بصدق وجدية ومثابرة. ولكن السلام الذي ينشره العرب هو السلام العادل الشامل الدائم. ولقد كان شرط تحقيق ذلك السلام هو وحدة الموقف ومكانة الصف العربي في المفاوضات. ولكن حينما انفرط هذا الصف أول مرة، عام 1979، دخل العرب في مقاربات لا توفر للسلام شروطه الضرورية، لكي يكون سلاماً عادلاً وشاملاً ودائماً، وهذه هي ملاحظتي الأولى.

أما الملاحظة الثانية، وتتعلق بجوهر الفكرة: فكرة «السوق الشرق أوسطية» ومدى قابليتها للانجاز والتحقيق. وقد استندت هذه الفكرة، منذ زمن، إلى فرضية تقول بإمكانية انجاز تشكُّل منتج ثلاثي يشمل التكنولوجيا الاسرائيلية المتقدمة أو ما سمي بـ"العبقرية الاسرائيلية" والرأسمال العربي المتوفر (النفطي) والسوق الاستهلاكية العربية؛ وان هذا التشكل الثلاثي، في تفاعله واخصابه، يمكن أن يعمم التنمية والرخاء بالمنطقة.

وفي اعتقادي، فإن اختبار هذه الفرضية، بكيفية موضوعية وواقعية، يكشف عن طابعها الهش: فمن جانب أول، فإن أول اختبار لها، كان المؤتمر الذي عقد بالدار البيضاء، في جو من التفاؤل المشروع، وإذا أمعنا النظر في النتائج الاقتصادية لهذا المؤتمر، فإنها تبدو هزيلة جداً: فقد قدرت المشاريع الاقتصادية

للسوق المحتملة بحوالي ثلاثين ملياراً، نظرياً، إذ لا تزال المشاريع المعتمدة من قبل المؤتمر لا تتعدى 5 مليارات، نظرياً، حيث ما تزال المشاريع المعتمدة في إطار هذا الغلاف المقرر، قيد الدراسة. هذه النتيجة المتواضعة تبين إلى أي حد ان هذه الفرضية ليست صامدة أمام تحديات الواقع المعيش.

أما الجانب الثاني فينصب على المفارقات التي تقف حجر عثرة في وجه انشاء هذا التشكل الثلاثي، إنه انشاء يبدو مناقضاً لطبيعة الأشياء في المنطقة، و للواقع الموضوعي في الحقيقة. فحينما نلاحظ المفارقات البنيوية القائمة ما بين الكيانات العربية، من جهة، والكيان الاسرائيلي، من جهة أخرى، فإننا نتصور بصعوبة امكانية قيام تعاون اقتصادي متوازن ما بين مكونات «السوق شرق أوسطية».

فالمفارقة الأولى، وتتجلى في متانة وتماسك البنية الاسرائيلية، إنتاجاً وسوقاً، من جهة، وفي هشاشة النظام الاقتصادي العربي، من جهة أخرى. فالجامعة العربية تتوفر على ترسانة من التصورات ومن الأوفاق في مجال إقامة سوق عربية مندمجة، ولكنها ظلت حبراً على ورق. كما ان تجربة الاتحادات العربية، في مجال التعاون والاندماج الاقتصادي، هي تجربة فاشلة أو هشة، حسب الحالات: فالاتحاد العربي للتعاون (الذي يضم مصر والأردن والعراق واليمن) قد انهار في اعقاب حرب الخليج الثانية. ومجلس التعاون الخليجي الذي يضم دول الخليج العربية، هو اتحاد مشدود إلى الخارج أكثر مما هو موجه إلى التنمية

الداخلية والمندمجة لأعضائه: 90٪ من مبادلاته تتم مع الولايات المتحدة والغرب وغيرهما، في حين لا تحتل مبادلاته الداخلية أكثر من 10٪ أما اتحاد المغرب العربي، فقد اضحى في حالة جمود بسبب الأوضاع الداخلية أو الخارجية - السياسية لبعض أعضائه. وبصفة عامة فإن تداعي النظام الاقتصادي العربي، شرقاً أو مغرباً، يمثل جزءاً لا يتجزأ من الانهيار العام للنظام الاقليمي العربي.

أما المفارقة البنيوية الأخرى، فإنها تنصب على مستوى التنمية بالنسبة «للسوق الشرق أوسطية». فإذا لاحظنا أن متوسط الدخل الفردي في إسرائيل يناهز أربعة عشر ألف دولار وأن متوسط الدخل الفردي في العالم العربي، يكاد لا يتجاوز في أغلب الأحيان خمسة آلاف دولار - فأي تعاون اقتصادي متوازن يمكن تصوره ضمن هذه الشروط؟

اما المفارقة الثالثة، فتتمثل في محدودية الاقتصاديات العربية القائمة: ذلك أن مجموع الصادرات العربية غير النفطية، لا تتجاوز، سنويا، سبعة عشر مليار دولار وهي تكاد تساوي بمجموعها صادرات اسرائيل بمفردها ولا تتجاوز 13٪ من صادرات بلد صغير مثل هونغ كونغ (130 مليار سنويا). وان دلت هذه المفارقات على شيء فإنما تدل على محدودية القدرة الاقتصادية العربية في مواجهة القدرة الاقتصادية الاسرائيلية. ان الأمر يتعلق بعدم توفر الشروط الموضوعية لاقامة تعاون متوازن في إطار «سوق شرق أوسطية».

الملاحظة الثالثة وتنصب على مغزى التوجه القائم: لماذا هذا التوجه في ظل المفارقات الآنفة الذكر؟

ان هذا التوجه يأتي في إطار ظرف قومي ودولي محدد، يتجلى في انهيار النظام الاقليمي العربي، خاصة بعد حرب الخليج الثانية. واعتقد ان أكبر نكسة أصيب بها النظام العربي هو اجتماع جامعة الدول العربية بعد أزمة العراق -الكويت- هذا الاجتماع المشبوه الذي أدى إلى تشرذم دول الجامعة، ثم إلى الاستقالة من دورها كمنظمة اقليمية، لها بقوة القانون الدولي، ان تتدخل بفعالية في النزاع العراقي - الكويتي: باعتباره نزاعاً عربيا اقليمياً. وبسبب موقف الاستقالة هذا، فقد ترك الباب مفتوحا لتدخل غربي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التدخل الذي اتخذ من استقالة جامعة الدول العربية، مطية لترسيخ وتكريس الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج والشرق الأوسط، في ظل حرب الخليج الثانية.

وقد تدخلت ظاهرة أخرى، لتزيد من تفاقم هذا التطور المشؤوم، وهي ظاهرة نكوص قوة وقدرة المجتمع المدني العربي، في ظل قهر واستبداد الأنظمة، وغياب الديمقراطية، وانعدام العدالة الاجتماعية، وتفاحش التفاوت في توزيع الثروة القومية - مما افرز نماذج من التطرف واصناف من العنف وضروب من الارهاب، تستمد مصادرها، جميعاً، من الغبن الاجتماعي ومن فشل أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي باشرتها معظم الحكومات العربية.

وفي ظل هذه الأوضاع العربية الشاذة، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل الاختلال الحاصل في موازين القوى، بكل المقاييس السياسية والعسكرية والاقتصادية، يتجه المشروع الصهيوني - الاسرائيلي، إلى بلورة وانضاج تصور جديد، ومفهوم مبتدع للنظام الاقليمي يروم أقلمة اسرائيل، باعتبارها واقعاً ... بأبعاده السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. ان الأمر، في الواقع، يتعلق بتحرير وتكييف وتطوير للمشروع الصهيوني التوسعي القديم: فلم يعد الأمر يتعلق باسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، على المستوى الجغرافي الافريقي، بل أضحى المشروع أكثر عمقاً وفاعلية، وهو ما سميتموه بـ «الاعماق الآمنة»، أي أنه ينغرس في كل قطر عربي، وبأبعاد متعددة، اقتصادية وسياسية وثقافية... وهو كما ترون تكيف مشروع بالنسبة للمشروع الصهيوني - الاسرائيلي، طالما أن الأمر يتعلق بصراع سياسي - استراتيجى - إقليمي تتشابك فيه المصالح والأطماع الدولية، الأمريكية منها خاصة.

المستهدف الثاني في منطقة ونسق هذا التطور هو فكرة النظام العربي: فالأمر يتعلق بضرورة إقبار فكرة ومفهوم النظام العربي لصالح مشروع نظام اقليمي جديد، قطبه اسرائيل. فالمطلوب إذن هو أن لا تتوفر مستقبلاً أية شروط لكي يتأسس ويتشكل النظام الاقليمي العربي. فجميع الدول العربية أو التجمعات الاقليمية، سوف تصبح، في إطار هذه المقاربة، مشدودة إلى قطب إقليمي. وهذا القطب ليس بالضرورة إسرائيليا، لأن

إسرائيل والتكنولوجيا الاسرائيلية هي تكنولوجيا عسكرية بالأساس، وليس تكنولوجيا مؤهلة لأن تلعب دوراً قويا ورائداً في المحيط الاقليمي. ولكن أهمية الدور الاسرائيلي، وزيادته في المنطقة تستمد حيويتها من كون إسرائيل قناة أساسية للرأسمالية الغربية، ستقوى بها من جانب، وتؤمن نفوذها بالمنطقة، من جانب آخر.

وتأسيسا على هذا الواقع الموضوعي، فإن الإجابة عن السؤال: ما العمل؟ في هذا الظرف العصيب، اقليميا وقوميا، تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توفر إرادة سياسية، لدى الأطراف المعنية بهذا الانهيار، لمواجهة ومراجعة الموقف. فبدون إرادة سياسية عازمة، لدى الجانب العربي، لا يمكن أن تكون هناك أية امكانية لمواجهة هذا الوضع المنهار.

وفي هذا الاتجاه، هل يمكن اعتبار اجتماع الاسكندرية الثلاثي، مقدمة لجواب سياسي على هذا الوضع المتداعي؟ هل يمكن اعتبار بيان دمشق (مجلس التعاون الخليجي + سوريا ومصر) لبنة في إعادة بناء موقف عربي موحد؟

في اعتقادي، فإن الاجتماع الثلاثي بالاسكندرية، رغم أهميته السياسية، وراهنيته بالنسبة للوضع العربي المنهار يظل حدثا ظرفيا لأنه جاء لصيقاً بشروط المفاوضات في المسار السوري - الاسرائيلي وإشكالية هذا المسار في ظل تكالب بعض دول مجلس التعاون الخليجي على تطبيع العلاقات مع اسرائيل. انه محاولة

لاعطاء المفاوض السوري قوة تفاوضية إزاء موقف التعنت الاسرائيلي. فهل يتطور الحدث بتجاوز المستوى الظرفي لكي يضحى مقدمة لديناميكية سياسية قومية تُفضي إلى مصالحة عربية شاملة ثم إلى إعادة بناء التضامن العربي وتحريك وتنشيط عمل جامعة الدول العربية؟ ان المستقبل القريب سيتكفل بالاجابة عن التساؤل، وان كنتُ، شخصيا، اتشكك، راهنا، في امكانية مثل هذا التطور.

ومن جهة أخرى، فإن بيان دمشق الأخير لا يبدو، بدوره، قادراً على احداث التحول النوعي المطلوب في الموقف والوضع العربيين. ذلك أن تكتل دمشق (دول مجلس التعاون + مصر وسوريا) قد وُلد معطوباً منذ المنطلق: فبيان دمشق الأول، بعد حرب الخليج الثانية، شكل موضوعياً احباطا لعمل جامعة الدول العربية، واضعافا لدورها في مجال تدبير العلاقات العربية - العربية؛ ولا نتصور أن تفعيله اليوم يمكن أن يؤدي إلى أحسن مما أدى إليه بالأمس...

ان المبادرة السياسية المطلوبة اليوم والقمينة ببث ديناميكية جديدة في الكيان العربي، هي تلك التي تشكل قطيعة سياسية مع مرحلة التداعي والتشرذم، التي طبعت تحركات ومبادرات ما بعد حرب الخليج الثانية، وأقحمت الأقطار العربية، بفعل سوء تدبير معظم قادتها، في دوامة جهنمية من التنابذ والتشاحن، اضعفت الموقف العربي ككل، وكرست اختلالاً عميقاً في موازين القوى مع اسرائيل والغرب، على كافة المستويات والأصعدة.

ومما لاريب فيه، فان العمل السياسي المستنير، المستوعب لتجربة الماضي القريب، والمستشرف لامكانيات وآفاق التطور في المستقبل، يظل في نظرنا، أساسياً ومحورياً في تدبير الأزمة الراهنة، وهو مرهون، في هذه الظرفية بالدرجة الأولى بقوى المجتمع المدني. فإذا تمكن المجتمع المدني من استيعاب هذه الاشكالية ومن التحرك والتدخل والتأثير في قرارات الحكومات، فمن الممكن أن تتخذ قرارات المجتمع السياسي منحى جديداً، ومقاربات مستجدة لتجاوز المأزق وتوفير أسباب التطور والتحول المطلوبين.

وفي هذا الإطار فإن للمثقفين والمفكرين العرب، بما يمكن أن يمثلوه في المجتمع المدني من قوة التأثير المعنوي والاستشرافي والتعبوي، دوراً فاعلاً في تخيل وتأمل وصياغة مشروع نهضوي ذي أبعاد استراتيجية وآفاق مستقبلية، قادر على استقطاب قوى المجتمع الحية، وتجنيد طاقاتها وتعبئة امكانياتها في مجال التدخل والتأثير على القرار السياسي في الاتجاه الذي يعيد للعرب تماسكهم، واستقلال قرارهم واستملاك آمالهم وطموحاتهم.

أما فيما يتعلق بمآل المشروع الصهيوني - الاسرائيلي الجديد، فإني اتشكك في نجاحه بأي شكل من الأشكال ليس بسيط، وهو انه أداة ابتزاز سياسي لم يسبق له نظير، وعنوان خلفية سياسية تروم تكريس الهيمنة والتسلط - وليس مقاربة إيجابية، بناءة لمشروع حضاري يؤسس على التعايش الإرادي والتجاور

السلمي القائمين على الاعتراف بالمصالح المشروعة والحقوق الراسخة لكل طرف، والمتجهين إلى بناء المستقبل على قاعدة السلم العادل والشامل والدائم.

***

المنصف السليمي*

تكملة لما قيل، أتساءل حول تحريك الدور العربي وإعادة رسم الدوائر العربية وحول توقيته، ألا يبدو وكأنها دعوة متأخرة شيئاً ما من حيث الزمن، يعني موضوعيا إلى أي حدّ يمكن للعرب تحسين شروط التفاوض السياسي مع الاسرائيليين، أو من الناحية الاقتصادية أن يحققوا نظاماً اقتصادياً وفق شروط أفضل، خصوصاً في ضوء نتائج أزمة الخليج، وضرب المكانة الاستراتيجية للعراق، وكذلك اتفاقية السلام الموقعة حالياً.

فالعرب اليوم هم بلا شك في وضع أسوأ بكثير من ناحية الشروط، فإلى أي حدّ تعدّ الدعوة الآن للتحرك على مستوى الدائرة العربية، معتدلة، لكي لا يبقى الكلام عاطفياً كما قال الأستاذ المحاضر في البداية.

هناك سؤال آخر يتعلق بالأدوار التي يمكن أن تلعبها المجموعات الاقليمية العربية والمجموعات الجهوية دور مجموعة الخليج، أو دور مجموعة المغرب العربي، أو مجموعة الدول كاليمن والسودان غير المنتظمة والعراق والصومال أو المجموعات

* صحفي بجريدة الشرق الأوسط

الناشئة مثل دول اعلان دمشق، ما هو موقعها في هذه الدوائر، وهذا غير واضح في محاضرتك أستاذنا الكريم. واعتقد أن الحديث عن هذه الدوائر هو حديث عن الدوائر الاستراتيجية للتحرك المصري أكثر من الدوائر الاستراتيجية للتحرك العربي بشكل عام: بدليل أن الدائرة الافريقية التي أشار إليها الأستاذ الوقيدي غائبة، وثانيا: يمكن الحديث الآن أن العالم العربي توجد لديه مواقع كثيرة وأبعاد استراتيجية متعددة، ولكل موقع استراتيجي دوائره، فيمكن ان تكون لهذه الأبعاد الثلاثة أهمية خاصة فعلاً بالنسبة لمصر ودول المغرب العربي، لكنها ليست ذات أهمية لدولة مثل العراق. العراق الآن ليست مهتمة مباشرة بالحوار المتوسطي كما تعتبره مثلاً دول المغرب العربي كأولوية كان بودنا أن توضحوا لنا طبيعة الانضمام المصري الجاري الآن لاتحاد المغرب العربي كواحدة من الملاحظات في سياق ما يجري في الأجواء العربية.

كيف ترون أدوار مصر خلال الفترات السابقة سواء قبل حرب الخليج أو بعدها، هل كانت موفقة دائما، بكيفية يمكن البناء عليها لتطوير هذا الدور إلى داخل منظومة المغرب العربي مثلاً؟ لأن هناك مجموعة من التراكمات حصلت إزاء الدور المصري، فمن المهم باعتباركم خبيراً ومتخصصاً من مصر أن توضحوا لنا هذه المسائل.



محمد حركات*

أود في مستهل مداخلتي أن أتقدم بالشكر والإمتنان الى المجلس القومي لتنظيمه لهذه الطاولة المستديرة حول " السوق الشرق الأوسطية " التي حضرها هذا المساء ثلة من الفعاليات والكفاءات العربية المتعددة الإختصاصات وقدم فيها الخبير الإقتصادي العربي المعروف ببحوثه القومية الجادة والمتميزة ، في مجال الفكر الإقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، الدكتور محمد عبد الفضيل ، الذي قدم لنا في محاضرته القيمة إشكالية السوق الأوسطية والنضام الشرق الأوسطي مجموعة من الأدوات التحليلية والسيناريوهات والتصورات حول الأبعاد الإستراتيجية للسوق ومخاطر وفرص هذا السوق بالنسبة للعرب .

والواقع، فان الخلاصات التي توصل إليها المحاضر تعتبر وليدة عدة سنوات من الدراسة والبحث في قضايا الأمة العربية حيث حاولت محاضرة هذا المساء استكمال استنتاجات اخرى شكلها الباحث في أعمال ونقاشات نقدية سابقة ترتبط بأزمة الفكر الإقتصادي و الإقتصاديين العرب كان قد قام بتشخيصها بكل دقة وروية

وأنا أشكر مسبقا السيد المحاضر على عرضه المفصل والمنهجي والذي يدعونا بدون شك الى التمعن والإهتمام بسيرورة

* أستاذ بالمدرسة الإدارية، الرباط

تطور القضايا الإقتصادية الدولية أريد أن أبدي بعض الملاحضات والتساؤلات حول حمولة ومآل العمل الإقتصادي العربي في خضم هذه التحولات العميقة التي يمر بها النسق الإنتاجي العالمي.

✍ **الملاحظة الاولى** : تكمن في النظر أو المقاربة الشمولية التي يجب أن تسود في تحليلنا للسوق فقد أكد السيد المحاضر في عرضه أن فكرة قيام السوق هي فكرة قديمة غير أن تسابق الأحداث وتطورها وتعقد وتشابك النازلة يثبت أن قضية السوق الشرق الأوسطية هي قضية جديدة وأن تدشين هذه الفكرة بدأ أساسا بالهجوم الغربي على العراق ، وما نتج عن ذلك من انقسام في الصفوف العربية .

وكان الحل هو التفاوض والتنازل في مقاربة القضايا القومية وهو إجراء فرضته ظروف أزمة الخليج الثانية التي استهدفت بالأساس تدمير العراق ، نموذج التحرر ورمز التنمية الصناعية والعسكرية العربية.

وفي الوقت نفسه شهد العالم الرأسمالي تدشين آليات علم جديد في الاقتصاد السياسي الا وهو الحصار على الاقطار العربية وبموزاة مع دعم فكرة النظام الشرق الاوسطي ، وما ادى ذلك الى هدر وتبديد لامكانيات وطاقات قومية وكبيرة.

وهكذا طفا على السطح الكيان الإسرائيلي كقوة عظمى وكقلعة عسكرية بجانب كيان عربي واسع يعاني من التخلف والتبعية والأمية والإنقسام السياسي ، ناهيك عن شلل مؤسساته

ومنظماته السياسية (غياب الديموقراطية) والإدارية ، وتفشي ظاهرة تبديد المال العام والإغتناء السريع واستنادا الى ما تقدم اتساءل هل مناداة الدول الغربية بنظام شرق أوسطي هو وليد هذه الإنكسارات كلها أم هو نتيجة تخوف هذه المراكز من ظاهرة تنامي التيار الأصولي في الاقطار العربية ؟ لا سيما أن الرأسمال العالمي أضحى يؤمن أن مصدر التهديد الأول والعدو الأساسي الذي يحول مستقبلا دون إعادة إنتاجه يكمن في الأصولية ولكل خير دليل على هذا الإقتناع هو التوجه الأخير للبنك الدولى لدعم الجزائر (القروض والمساعدات المالية) تحت وطأة القنابل ، ويبدو أن الهدف هو تغليب الدلة القائمة في الجزائر على الدولة المحتملة (التيار الاسلامي الأصولي).

الملاحظة الثانية : تتمثل في ضبابية التصور العربي للمشروع الشرق الأوسطي، حيث انه إذا كانت إسرائيل كما أقر الأستاذ عبد الفضيل تملك رؤية ومشروعا استراتيجيا واضحا ومدروسا فإن العرب لا يتوفرون على رؤية مماثلة فيما يخص مخاطر ومكاسب السوق ، والسبب في اعتقادي يكمن :

أولا: في غياب الثقافة والدراسة الإستراتيجية الدولية ، لأن الدول العربية تفتقر للبحوث الأكاديمية والعلمية المتعلقة بتطور العالم الحديث وهذا يرجع إلى غياب إرادة سياسية لتشجيع علوم الإستراتيجية لأن المسؤولين والقادة عامة يعتقدون أن هذه العلوم

تخص الحكام وحدهم دون سواهم كما أن الجامعات والمعاهد العربية لا تدرس لطلبتها الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية ، الشيء الذي ينتج عنه غياب خبراء ومختصين في تفسير تطور النسق الإنتاجي العالمي - دوليا وجهويا.

ثانيا : غياب رؤية واضحة يمكن أن يفسر كذلك بغياب أجهزه فعالة وموضوعية للإستشارة والتقويم و التدقيق للمشاريع والجدوى فلا غرابة إذا تضمنت المواقف العربية القبول السطحي والساذج للمشاريع المقترحة دون دراسة الجدوى الإقتصادية والقومية والإستراتيجية.

ثالثا : غياب دراسة الأبعاد الدولية للسوق الشرق الأوسطية لأن فصائل كبرى من المجتمع المدني تجهل أبعاد هذه السوق باعتبارها تكتلا جهويا تسعى أن تلعب فيه إسرائيل دورا رياديا في تفاوضها مع التكتلات الدولية العظمى.

الملاحظة الثالثة : الخطورة الثقافية للسوق الشرق الأوسطي،

يقوم مشروع إحداث السوق الشرق الأوسطي على تحديد هوية جديدة ليست عربية و لا إسلامية ، يدعونها " شرق أوسطية " تقوم كما أقر الأستاذ عبد الشفيع عيسى على طمس الهوية العربية الإسلامية بتعميق التبعية للغرب الرأسمالي والهبوط بمستوى التعبير عن الشخصية القومية ، وتفكيك الدولة بالتخلص من القطاع العام ، من أجل إفراغ المجتمع من أي قوة فعالة للمقاومة .

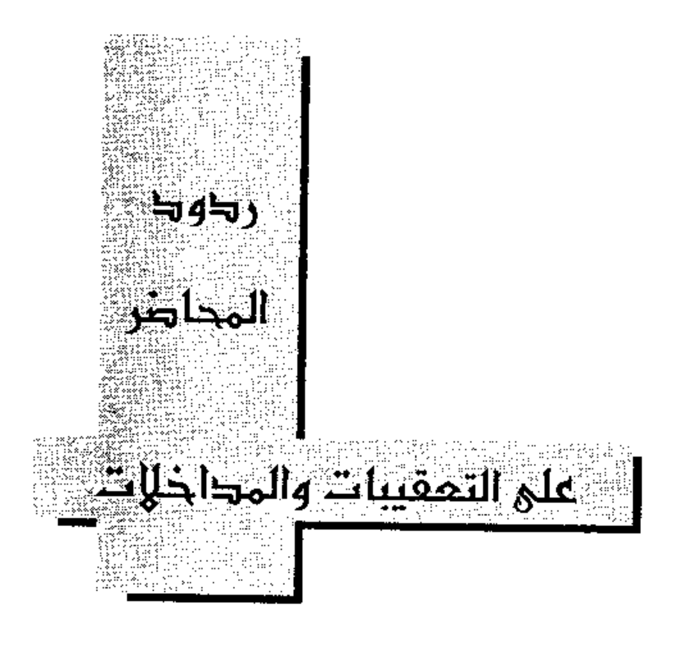
✍ **الملاحظة الرابعة** : ترتبط بمسألة اختراق الدوائر ، في اعتقادي أن اختراق الدوائر مستحيل بدون توفر بعض الشروط الأساسية.

رفع أدائية الإقتصاد العربي : لأن الإقتصاد العربي اقتصاد متخلف ولا يستطيع أن يرقى لاختراق دوائر نوعية متقدمة.

- إحداث مؤسسات فعالة للتخطيط و التقويم والإستشارة
- تشجيع البحث العلمي على كل المستويات العربية
- تطوير علم التسيير و العلوم الإجتماعية
  - . علم التفاوض
  - . علم التواصل
  - . قضاء المنظمات
  - . تسيير الموارد البشرية (التعليم و التعلم) والخيال والإبداع.

تطويردراسة سوسيولوجية المنظمات والتغيير وهي كلها تخصصات جديدة ونادرة في الأقطار العربية .




ردود
المحاضر
على التعقيبات والمداخلات

اسعدتني المداخلات جميعها لأن الهدف كان طرح الأفكار، وسأحاول أن أجيب على كل الأسئلة بدون ترتيب.

لقد جاء في التعليقات ان مداخلتي قد اهتمت بالبعد الاقتصادي، وقد أدهشني هذا حقاً لأنني عندما قلت إن المشروع «الشرق الأوسطي» يشبه اتفاقية «سايكس بيكو» وأن فكرة «السوق الشرق أوسطية» إنما هي جزء من كل، وكذا عندما ذكرت حديثا عن الأبعاد الآتية. وأريد أن أتساءل بدوري هل هذا الكلام كلام في السياسة أم مجرد كلام في الاقتصاد؟ نعم انني اقتصادي، ولكنني أعتقد أن كثيراً من الحروب الاقتصادية تدار بأشكال سياسية، وكذلك هناك حروب سياسية تدار بأدوات اقتصادية.

ولقد دخلت في "مصر" في مناظرات طويلة، مع القائلين بأننا قد دخلنا عصر "الجيو اقتصاد"، وأن عصر "الجيوسياسية" قد انتهى وفي رأيي، انه لا يوجد فرق جوهري بين المرحلتين، فكل ما هنالك أننا نستخدم أدوات الاقتصاد بدرجة أكبر عن ذي قبل. فالمشروع "الشرق - أوسطي" لم أقل عنه انه «مشروع اقتصادي"، ولكن باعتباري متخصصاً في علم الاقتصاد كنت ألقي عليه بعض الأضواء الاقتصادية.

ولقد تكلم أحد الزملاء عن "مؤتمر الدار البيضاء"، وهنا أود أن أسجل أننا نعيش مفارقة، فالمؤتمر هو مؤتمر سياسي بالدرجة الأولى، وهدفه هو رفع الحرج عن دول الخليج وغيرها في التعامل مع الاقتصاد الاسرائيلي.

وباختصار، فإن الشرق أوسط كمشروع هو ليس مجرد مشروع سياسي فقط، بل هو مشروع سياسي واقتصادي واستراتيجي وأمني. والبعد الاقتصادي هو مجرد أداة من أدوات هذا المشروع، وأعتقد أننا يجب ألا نختلف على هذه النقطة.

النقطة الثانية، تكلم البعض عن مصر ودور مصر وإلخ.. أريد أن أوضح بأنني لست أعبر عن «مصر الرسمية»، ولست هنا بصدد الدفاع عن السياسة المصرية الرسمية. لكن أريد أن أقول فقط إننا لسنا في حاجة لإثارة اتفاقية «كامب ديفيد» ونهج كامب ديفيد، لسبب بسيط وهو أننا نحن ننظر إلى المستقبل، أما إذا أردنا العودة للماضي ومحاكمته، أقول، إنه إذا كان السادات قد وقع كامب ديفيد، فماذا عن الجبهة الشرقية وجبهة الصمود والتصدي؟ نحن هنا لسنا في مجال توزيع اللوم، حسنا لقد حصل كل ما حدث، وتورط الجميع في الخطأ بأشكال مختلفة، فماذا نفعل اليوم؟ والحقيقة إن السؤال لماذا نلوم الأردن؟ هو سؤال وجيه احترمه،

فمصر عندما وقعت كامب ديفيد لم تسارع في مجال التطبيع الاقتصادي ولم تنشىء منطقة تعاون اقتصادي مع اسرائيل، ولو تأملنا جيداً في بنود الاتفاقية الأردنية، الاسرائيلة، لوجدنا بأنه في اليوم التالي للتوقيع فتحت المعابر وتم التطبيع في كل المجالات وبسرعة مذهلة وهكذا فتحت الاتفاقية أمام الأردن للدخول في مشروع البينيلوكس. ولذا فاللوم يجب أن يتجه إلى ما له علاقة بالمستقبل... وليس إلى ما له علاقة بالماضي. أما كامب ديفيد فكانت نهجاً خاطئاً لأنني أؤمن بالكلام الذي قاله الراحل د. محمد حسن الزيات، وكان وزير للخارجية آنذاك واستقال فقد قال للسادات يجب أن نذهب كعرب جماعة للتفاوض مع اسرائيل خطأ كان هذا أم صواباً؟ فأما أن نذهب جميعا إلى كامب ديفيد أو لا نذهب. عندما تحدثت عن الدور المصري، فأنا لا أتحدث من وجهة نظر المصلحة المصرية بل من وجهة نظر المصلحة العربية.

وأريد الآن أن أتناول بعض القضايا الجدية التي طرحت في النقاش وأبدأ بالأخ الوقيدي، عندما قال بأن «الدائرة الافريقية» لم تنل الاهتمام في تحليلي، هذا سؤال وجيه، وأنا أود أن أقول إن القضية هي قضية ترتيب الدوائر، أن أقول إن "الدائرة الأسيوية" هي دائرة ناهضة، فأنا حين تحدثت عن الدوائر، كنت أتحدث عن تلك

الدوائر التي تساعد على النهوض من الكبوة، فعبد الناصر حين تكلم منذ زمان عن «الدائرة الافريقية» كانت مصر آنئاك ناهضة، أما اليوم، فإن الدائرة الافريقية تجيء في المقام الرابع.. فالقضية هي مجرد قضية ترتيب.

وحقيقة لو تأملنا في "الدائرة الأسيوية"، فسنجد فيها إيران وماليزيا إنها نوع من الدائرة الأسيوية الاسلامية، ويمكن القول بصراحة إن المغرب هو المؤهل لكي يلعب دوراً هاماً في الاتصال بالدائرة الافريقية، فهناك في السينغال دور مغربي واضح، والجزائر لها امتدادات وكذلك ليبيا لها امتدادات افريقية. وتلك استثمارات سياسية يجب أن نستفيد منها، وأعتقد أن الناصرية فهمت جيداً هذا الموضوع والمشكلة الآن هي أننا نحتاج لمن يعيد صياغة العلاقات مع «الدائرة الافريقية» على أسس جديدة.

– وبالنسبة لقضية البعد الثقافي فهو ضروري وهام للغاية والمشروع "الشرق – أوسطي" هو في التحليل الأخير مشروع لمحو الهوية العربية. فعمليات غسيل المخ وتغيير المناهج الدراسية هي جزء من المشروع الاسرائيلي لتغيير الهوية الثقافية للمنطقة العربية.

وهناك مشروع اسرائيلي لإعادة صياغة ثقافتنا وإعادة صياغة هويتنا، ورغم أهمية هذا البعد، فأنا لست مؤهلا للحديث فيه بشكل جيد بحكم تخصصي. إنما أكاد أقول إن هذا البعد قد يكون هو البعد الاستراتيجي الحقيقي الأهم للمشروع "الشرق - أوسطي" قد يفوق البعدين السياسي والاقتصادي، لأن السياسة والاقتصاد تتبع هذه الأمور. فقضية الهوية قضية محورية.

فمثلا وزير الاقتصاد في كوريا الجنوبية جاء إلى مؤتمر اقتصادي في القاهرة، قال: إن أهم أسباب النهضة في آسيا، التمسك بالهوية الأسيوية وبالتقاليد الأسيوية وبالقيم الكونفوشيسية، فأنا احترم هذه الرؤية التي تؤكد على أهمية سؤال النسق الثقافي.

ومن ناحية أخرى هناك سفير اسرائيلي في أمريكا اسمه... شوفال قال بلا لف ولا دوران أنا «أوروبي» الهوية.. وليس «شرق أوسطي». كذلك طرح سؤال حول التناقضات مع الغرب، إذا أردنا أن ننفتح على "الدائرة المتوسطية"، فسندخل حتما في علاقة تعاون وصراع في آن واحد، ومن المشاكل الخلافية المطروحة قضايا الهجرة والأمن والذي أود قوله هو إن هناك مجال للتعاون والتقاطع مع بعض البلدان الأوروبية وذلك لأسباب ثقافية وتاريخية. ولكن

قبل هذا وذاك فمثل ما قيل يجب أن لا يغير بناء الدائرة العربية، لكي نبني جهازاً للمناعة العربية، ودون أن نبني هذا الجهاز فإننا لن نستطيع أن نتعاون لا مع أوروبا ولا مع آسيا أو غيرها. ومن هنا كان الترتيب للدوائر. إذن «الدائرة العربية» هي الأهم أولاً وأخيراً، ثم «الدائرة الأسيوية» وسوف تأخذ تفاعلات أطول.

بالنسبة لإمكانية بناء دوائر في ظل التزامات كامب ديفيد فممكن جدا أن تبنى كل الدوائر في ظل التزامات وقيود كامب ديفيد، القضية هي أنه عندما تريد أن تسجن نفسك، فهذا قرارك، وحين يكون هناك مثلث يحاصرني ويحد من حركتي، فلكي انطلق يجب أن أكسر أحد اضلاعه، وليس هناك بلد عربي يستطيع وحده أن يكسر ضلع من أضلاع المثلث الذي يحاصر المستقبل العربي. وهنا يأتي دور المثقفين ودور المجتمع المدني والمثقفين والساسة لفتح الطريق أمام كسر أحد أضلاع المثلث الذي يحاصر مستقبلنا. الدعوة متأخرة بعض الشيء من حيث الزمن، ولكن هناك جزء دائما من المستقبل يتعلق بما حدث في التاريخ السابق، ولكن هناك أيضاً جزء «حر» و «طليق» قابل للتشكيل.

وبالنسبة لمشروع "السوق الشرق أوسطية"، هناك جزء ارتهن فعلاً نتيجة قرارات سياسية واقتصادية سابقة وهناك جزء في أيدينا

يمكننا أن نمنعه من أن يتحقق. ماهو دور التجمعات الجهوية في هذا المجال؟ فمجلس التعاون الخليجي ومجموعة "إعلان دمشق"، والاتحاد المغاربي، المطلوب ألا تنعزل هذه "التجمعات الجهوية" على نفسها، وأن تتصل مجموعة مجلس التعاون الخليجي مثلا بدول "اعلان دمشق"، وأن تتواصل مع بلدان الاتحاد المغاربي، لأنه من الواضح أن التناقضات داخل كل "تجمع جهوي" كبيرة، ويجب ألا نعيش أسرى انغلاق التجمعات الجهوية، أي أن تكون للتجمعات الجهوية أدوار هامة في المجالات الوظيفية. أما على المستوى السياسي فينبغي أن تكون منفتحة على بعضها البعض؛ وتنسق فيما بينها.

الكلام الذي تحدثت عن «لقاء الاسكندرية»، كان يتعلق بأهمية تبلور وعي رسمي مصري بأهمية الحركة الصحيحة ويجب أن نثمن كل خطوة صحيحة وإلا سنبقى أسرى الماضي، ولا نبحث عن تطوير ما يمكن تطويره في العلاقات العربية - العربية، تطوير علاقات مع السعودية وفك الحصار عن سوريا والجماهيرية الليبية والعراق.

ان دوائر التحرك كما قلتها هي عربية في الأساس، ودور مصر يظل دوراً أساسياً في التحرك.

أنا في رأيي ان الكل سيعيد النظر في موقفه لسبب بسيط، أن المسألة أصبحت "معركة حياة أو موت" والكل سيعيد النظر لسبب بسيط وهو أنهم يواجهون تحديات جديدة، لا تفرق بين عدو أو صديق.

هذا على المستوى الرسمي، أما قوى المجتمع المدني والقوى الشعبية فيجب أن تضغط على النظم ولا تغيب عن المعركة.

ويجب أن يعلم الجميع أن المعركة المصيرية القادمة يجب ألا تخضع لنمط التناقضات القديمة وبنفس الحدة، ومن المؤكد أنه سيظل هناك خلاف في المصالح، ولكن دور المثقف أو المهني العربي كوسيط بين الشعب وبين صانع القرار هو ترشيده وتنبيهه للمخاطر القادمة.

أنا في رأيي أن المطلوب هو الربط بين المستويات الآتية: مستوى صانع القرار، أهل الفكر وقوى المجتمع المدني، الجماهير الشعبية العادية لأنها "معركة المصير العربي" التي يجب ألا يغيب عنها أحد.

ان اعلان الاسكندرية إذا تحول إلى مصالحة عربية شاملة، وإمكانية امتداده إلى "قمة عربية" قادمة قد يمثل ذلك متطلبات الحد الأدنى في الوضع العربي الراهن.

فيجب أن تتكاثف جميع قوى المجتمع المدني للضغط على النظم وصناع القرار العربي لتحقيق المصالحة العربية - العربية.

فعبد الناصر سنة 1956 كان جزء من نجاحه هو التفاف الشعب العربي حوله في كافة الأقطار العربية، وليس فقط في جسارة القيادة، ولقد قال انتوني ناتخ ذات مرة، إن هزيمة الانجليز في "معركة السويس" كانت تعود إلى عدم تقدير قوة الرأي العام والالتفاف الشعبي العربي حول عبد الناصر، وليس ما لديه من سلاح أو مدافع أو طائرات.

هذا هو المطلوب، وليس فقط وضع تساؤلات تأملية، فالمطلوب هنا ترشيد وتطوير القرار العربي على كافة المستويات وعلى أعلى المستويات.

في تاريخ الشعوب هناك شيء يمكن أن يسمى "ديالكتيك الأحداث"، وهو الذي دفع إلى قمة الاسكندرية، وديالكتيك الأحداث يأتي بشكل غير مخطط، تحت ضغط الأحداث، دون أن يكون هناك سيناريو مكتوب.

اعتقد أنه يمكن للعرب في المستقبل أن يصنعوا تمثالاً "لشيمون بيريز" لأنه حفزّهم واستنفرهم وجعلهم يشعرون بالخطر ويستعدوا له، ولقد قال هذا الكلام قديما أستاذ أوروبي مرموق

اسمه اوسكار لانجه عن أحد أساتذة الاقتصاد من غلاة الرأسماليين يسمى ڤون ميزيس، إذ قال يجب على الاقتصاديين الاشتراكيين أن يقيموا له "تمثالا" من الجبس الخالص لأنه جعلنا نفكر في بناء "نظرية للأثمان للاقتصاد الاشتراكي".

واعتقد أن العرب قد يفعلوا نفس الشيء في المستقبل، إذا نجحوا في طرح بديل "للشرق أوسطية".

علينا أن نعمق الفكر الاستراتيجي العربي، وهو فكر يجب أن تكون له أبعاده الثقافية والاقتصادية والأمنية.. والفكر الاستراتيجي الاسرائيلي لا يفرق بين هذه الجوانب، ولهذا "لا يفل الحديد سوى الحديد".

وبالنسبة للسؤال حول "السوق" كفلسفة أو كآلية اقتصادية، وهل ان مشروع السوق هو منع محاولة للامتداد الأصولي كما يقول بيريز أم هوعبارة عن توسيع رقعة النفوذ الاقتصادي الاسرائيلي؟ أنا اعتقد أنه كل هذا وذاك.

أما النقطة الهامة فسواء دخلنا في دائرة عربية أم دخلنا في تعامل مع المتوسطية، أو دخلنا في تعاون مع الجماعة الأسيوية، يجب أن تعالج نقاط الضعف في البنية الاقتصادية والانتاجية العربية، فالبنية الاقتصادية والانتاجية العربية ضعيفة، وكذا بنية

الأسواق المالية، وبنية المؤسسات البحثية، وهكذا فالحاجة الملحة هي تقوية "الدائرة العربية" وتعبئة كافة طاقاتها، واستكمالها "كدائرة كهربائية": أي ان الطوب العربي الجيّد، الذي يمكن أن نصنع منه مستقبلا، موجود، "والاسمنت" الذي يصلح للبناء متوافر في كل البلاد العربية، ولكن ذلك "الطوب" و "الاسمنت" مبعثر هنا وهناك في العراء، ومعرض لعوامل التعرية والتآكل.

وهذا الموضوع يحتاج إلى تأمل وتوعية، حتى يعي الناس أبعاد الأزمة وشكل التحديات المطروحة وحتى نعرف كيف نغير بناء "الدائرة العربية. وأين توجد عناصر الضعف وعناصر القوة.

وبالنسبة "للتنمية القطرية" التي تؤدي إلى التنافر وليس إلى التكامل العربي، فإن المطلوب إعادة النظر في توجهات عمليات التنمية في كافة البلدان العربية، وأن على القطاع الخاص أن يلعب دورا قوميا في مواجهة الهيمنة "الشرق - أوسطية". وعلى أي حال، يدخل الوطن العربي مرحلة جديدة بالكامل مع نهاية التسعينات، حيث سوف تحال مرحلة كاملة من التاريخ العربي المعاصر وقادتها وشعاراتها على المعاش.

فنحن نحتاج إلى تجديد في كل الجوانب، فهناك جيل جديد سيبزغ، حيث سوف نعيش مع بداية القرن القادم مرحلة شاملة من "التجديد".

ويجب أن نتذكر دائما أن المشروع الاسرائيلي "السوق الشرق أوسطية" لا يتعلق "بمبادلة الأرض بالسلام"، بل هو مبادلة جزء من الأرض بالنظام الشرق أوسطي الذي يحقق الهيمنة الاقتصادية لاسرائيل والسيطرة السياسية والأمنية على المنطقة العربية. ذلك هو جوهر صفقة السلام من المنظور الاسرائيلي. فهل يقتصر العرب على تحسين شروط الصفقة كما يقول البعض؟ أم سوف يسعى العرب لتغيير عناصر المعادلة من أساسها؟ تلك هي إشكالية "السلام العربي الاسرائيلي".

بالنسبة للمفارقات البنيوية التي تحدثت عنها، فإن دور المجتمع المدني هام وضروري بشرط واحد وهو أن لا نكون "ماضويين" و"سلفيين"، أو "شعاراتيين"، بل نكون "برنامجاتيين"، وندخل في صلب التفكير الاستراتيجي العلمي كما يفعل الذين يحاربوننا، "ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين"وإنني لشديد الثقة في أنهم لن ينجحوا في أن يسرقوا الروح منا، وهذا ما اعتقده وشكراً.

المحتويات

قائمة بأسماء الأساتذة المشاركين والمساهمين في مناقشة المحاضرة

1 - ابراهيم ابراش
2 - أحمد اليابوري
3 - أحمد بنعمو
4 - ادريس العبدي
5 - اسماعيل القروي
6 - بشير القمري
7 - تاج الدين الحسيني
8 - رياض أبو ملحم
9 - زياد علي
10 - فتحي بلحاج
11 - سليم رضوان
12 - عبد النبي الرجواني
13 - عبد الله ساعف
14 - عمر الحامدي
15 - علي كريمي
16 - عياد جلول
17 - كمال عبد اللطيف
18 - مبارك ربيع
19 - محمد حركات
20 - محمد الخصاصي
21 - محمد سبيلا
22 - محمد الفقيه
23 - محمد عياد
24 - محمد الصوفي
25 - محمد وقيدي
26 - محمود عبد الفضيل
27 - محمود معروف
28 - مفتاح عبد السلام
29 - مطيع المختار
30 - مغنية مبارك
31 - المنصف السليمي
32 - نجاة المريني
33 - نور الدين آفايا
34 -هاني خلاف

الجمع المرئي والإخراج بوحدة الجمع المرئي
المؤسسة العربية للنشر والإبداع
30، زنقة افيسن ـ عمارة (ب) 2405 ـ الدار البيضاء (المغرب)
الهاتف: 34-37-40 / 07-37-40 .Tél فاكس: 20-37-40

مطبعة فضالة

3، زنقة ابن زيـدون ـ الـمحمدية (الـمغرب)

الهاتف: 32.46.45 / 32.46.43 (03)

فاكس: 32.46.44 (03)

هذا الكتاب

" النظام الشرق أوسطي" أو "السوق الشرق أوسطية" هي فكرة قديمة، بل إن "المشروع الشرق أوسطي" هو المشروع الرئيسي الذي يدور حوله الصراع منذ مؤتمر سايكس-بيكو، أي منذ عام 1916، وهو مشروع رئيسي ينص على التجزئة وتقسيم البلدان العربية، وتذويب هوياتها، وخلق ما يسمى "بنموذج الموزاييك" في المنطقة لضرب فكرة الوحدة أو التكامل العربي.

وتطرح الفكرة مجدداً في إطار مخطط امبريالي صهيوني للاجهاز على الهوية والوحدة العربية وادماج الكيان الصهيوني في النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمنطقة.

تنفيذ
المؤسسة العربية للنشر والإبداع
30 زنقة أفيسن - عمارة (ب) 2405- الدار البيضاء - (المغرب)
الهاتف :40-37-07/40-37-34 :Tel فاكس :40-37-20

السعر 25 درهما مغربيا أو ما يعادلها